

إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق

تقرير عن
نقاشات مجموعات التركيز في العراق،
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق

تقرير عن
نقاشات مجموعات التركيز في العراق،
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨



المعهد
الديمقراطي
الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، وغير منحازة، وغير حكومية، يعمل منذ أكثر من ثلاثة عقود على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية من حول العالم. عمل المعهد، منذ نشأته في العام ١٩٨٣، وبالتعاون مع شركائه المحليين، على إنشاء وتفعيل دور الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والمجالس البرلمانية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم. يجري المعهد أبحاثاً في الرأي العام تهدف إلى تحديد القضايا التي تشغل العامة، ومتابعة التحوّلات في وجهات نظر المواطنين وآرائهم كما يسهم في الحوار المبني على الأدلة حول السياسات والبرامج الإنمائية.

Canada

تيسر إجراء هذا البحث بفضل الدعم
المالي من الحكومة الكندية عن طريق
إدارة الشؤون العالمية التابعة لها.

المحتويات

ملخص تنفيذي	0
لمحة عامة عن المشروع	٧
النتائج الأساسية التي توصلت إليها النقاشات ضمن مجموعات التركيز	٩
الخلفية السياقية: مناخ من السلبية نتيجة غياب الوظائف والخدمات والقيادة السياسية	٩
في العراق ما بعد داعش، فرص للتعاون ومجالات مفتوحة لإعمال حقوق المرأة	١٠
القيم المتضاربة تحدّد وجهات النظر حيال النوع الاجتماعي	١١
اختلاف الأدوار بين الجنسين	١٢
الضغوط المجتمعية ومعوّقات تمتع المرأة بمزيد من الحقوق	١٣
انتشار التحرش الجنسي والعنف ضدّ النساء	١٤
النضال من أجل تحقيق الاستقلالية من الناحية الاقتصادية	١٦
المرأة في السياسة تواجه تحديات مماثلة لتلك التي يفرضها المجتمع	١٧
معوّقات التعامل مع القضاء والمؤسسات الحكومية	١٩
دور المرأة في مكافحة التطرف داخل المنزل وخارجه	٢٠
التوصيات	٢٣
الملحق ١	٢٥
الملحق ٢	٢٦

وليس مفاجئاً أنّ هذا التباين في التراء حيال المرأة ضمن الأسرة والقوى العاملة يمتدّ إلى النظرة إلى النساء في ما يتعلّق بمشاركتهنّ في الحياة السياسية وتبوّئهنّ المناصب التي يتمّ من خلالها تقديم الخدمات الحكومية، من قبيل العمل في مراكز الشرطة والوكالات المولجة إصدار جوازات السفر، وتوزيع المعاشات التقاعدية، والأموال المخصّصة للأرامل وإعادة الإعمار ما بعد النزاعات. تسهم مجموعات التركيز في الإضاءة على مدى

ارتفاع الحواجز في وجه المرأة في ما يتعلّق بتعزيز وصولها إلى العدالة وخدمات الأمن، وفي الوقت نفسه الاضطلاع بالقيادة وبالأدوار السياسية.

ولكن في المقابل، يلحظ المشاركون أيضاً المكاسب العديدة التي حققتها المرأة العراقية في السنوات القليلة الماضية وحدها، نتيجة تغلّبها على التجربة

المروعة التي عاشتها تحت نير تنظيم الدولة الإسلامية وخسارة الرجال أصحاب الدخل في الأسرة. وقد تحدثت المشاركات عن تجاربهنّ مع الخسارة، وسردن رواياتٍ لا تصدّق عن الصمود والتحمّل. فانطلاقاً من تجاربهنّ مع النزاع، من هؤلاء النساء من يؤكّدن أنّهنّ اكتسبن ثقةً أكبر وموطئ قدم ضمن القوى العاملة ما منحهنّ سلطةً أكبر في صنع القرار ضمن الأسرة وفهماً أعظم للحاجة إلى اضطلاع أعداد أكبر من النساء بأدوار قيادية في العراق. وإن كان للصراع دور في تمكين العديد من هؤلاء النساء، يبقى أنّ النظام البيروقراطي والتصدي الذي يواجهه من عائلتهنّ وجماعاتهنّ المحلية، وما يتعرّضن له من تحرّش كلّها أمور كفيّلة بأن تحدّ من هذه المكاسب أو تجعل لها أثراً معاكساً.

كشفت الجولة الجديدة من النقاشات ضمن مجموعات التركيز، لا سيما تلك التي عقدت في المناطق المحرّرة حديثاً والمناطق المتنازع عليها في العراق، كيف أنّ الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من جهة، وزيادة الوعي بين العامة لغياب المساواة بين الرجل والمرأة في العراق من جهةٍ أخرى، قد شكّلا دافعاً وراء المطالبة بإعمال مزيد من الحقوق والحريات للمرأة العراقية. إنّ هذا الدفع باتجاه تحقيق موقع أفضل للمرأة في المجتمع لا يزال في بداياته وهو يصطدم بمعارضة الكثيرين لتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار داخل الأسرة، وضمن القوى العاملة وعلى الساحة السياسية. تظهر النقاشات ضمن مجموعات التركيز عموماً أنّ المرأة في العراق تقف اليوم عند نقطة مفصلية على درب تحقيق المساواة، إذ تلوح أمامها فرص جديدة للمضيّ قدماً على درب تعزيز مكانتها، وفي الوقت نفسه يعيق تقدّمها أصحاب القيم التقليدية القادرون على إرجاعها خطواتٍ إلى الوراء.

ضمن هذه المجموعات، يتمسّك عدد كبير من الرجال والنساء بوجهات نظر تقليدية حيال دور المرأة في العراق. وبعض هذه القيم يردّ بشكل كبير إلى الدين وقليل هم الأشخاص المستعدّون للطعن في هذه القيم على الملأ. وتأتي وجهات النظر التقليدية الأخرى من رجال يرون أنّ مكاسب المرأة لا ربح فيها ولا خسارة ويخشون على ما يمكن أن تعنيه هذه المكاسب لموقعهم الشخصي، سيما وأنهم يعانون من فرصٍ محدودة في العمل أصلاً. يبدو أنّ العراقيين المزروعة على درب المرأة تأتيها من كلّ حدبٍ وصوب، بما في ذلك من أفراد أسرتهنّ الذين يشغلهم أن يلحق بهم العار إن خرجت المرأة من المنزل، كما تتأتى من الأفكار المسبقة لدى أفراد المجتمع حيال المرأة وقدراتها، بالإضافة إلى التجارب الفعلية التي تعيشها النساء من ناحية التعرّض للإساءة والتحرّش الجنسي داخل البيت وخارجه. وفي ذلك ما يبيّن أنّ أيّ مكاسب حققتها المرأة مؤخراً ليست مضمونةً وما يدلّ على أنّ مفهوم المساواة بين الجنسين بحدّ ذاته ليس هدفاً يتوّجّه الجميع.

«تنقسم التراء إلى قسمين: جانب ينادي بتحرير المرأة لتصبح شبيهةً بالمرأة الغربية وجانب يدعو المرأة للتقيّد بالمبادئ القديمة وعدم تحقيق أيّ تقدّم. ولكن ثمة اتجاه وسطي وهو ما أراده الله للمرأة، أن تكون متعلّمةً وتدير ذاتها بذاتها وأن تكون قويّة وقادرةً على التغلّب على ما يواجهها من صعوبات.»

- امرأة من كركوك

للمشاركة في صياغة بعض السياسات العامة، من قبيل مكافحة الفساد أو معالجة المسائل المتعلقة بالمنزل، والتي من شأنها أن تغطي التعليم والصحة والاقتصاد. ولكن ليس من الضروري أن تكون جميع الفرص المتاحة لتعزيز دور المرأة بارزة إلى هذا الحد. فالتبدلات الصغيرة في طريقة تقديم الخدمات على مستوى الحكومة المحلية وسلطات إنفاذ القوانين، أو إسداء النساء دوراً قيادياً أكبر خارج الحكومة، في منظمات المجتمع المدني أو في المستشفيات والمدارس المحلية، أمور قد تساعد في متابعة التغيير الذي بدأت ملامحه تظهر، من دون الحاجة إلى ضمان توافق سياسي حوله على نطاق واسع.

يفضل هذا التقرير النتائج التي تم التوصل إليها من النقاشات التي عقدت ضمن مجموعات التركيز، كما يبحث أيضاً في الوسائل المتاحة للتغويل على التغييرات في التركيبة الاجتماعية الثقافية في العراق في ما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وإتاحة الفرص للمرأة بطريقة تعزز مكانتها وتحد من العقبات أمام تمكينها. إذ ينبغي أن يستفيد من بعض هذه الفرص المتاحة قادة سياسيون يتحلون بما يكفي من الجرأة من خلال إقرار القوانين التي يقصد بها حماية المرأة مثلاً والمساعدة في توفير موقع طبيعي لها في المناصب السياسية العليا. يعتقد كثير من المشاركين أنّ المرأة في موقع أفضل

لمحة عامة عن المشروع

توصياتٍ خاصة بالسياسات والبرامج من أجل زيادة مشاركة المرأة في تطوير مجتمعها وضمان استقراره.

أوضاع المرأة في العراق. بعد أن حققت المرأة العراقية مكاسب هامة في مجال المساواة بين الجنسين قبل الثمانينات من القرن الماضي، منها فرص أكبر في الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والوظائف، ومشاركة أكبر في الحياة السياسية، تقلّصت هذه الأدوار نتيجة حرب الخليج الأولى (عام ١٩٩١) والعقوبات التالية لها التي فرضتها الأمم المتحدة على البلاد. كما ساءت ظروف المرأة في العراق نتيجة الصراعات المتقطعة، بما فيها الحرب التي اندلعت في البلاد عام ٢٠٠٣، والعنف المذهبي الذي بلغ أوجه في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، واحتلال داعش عام ٢٠١٤. وبالرغم من أنّ الدراسات التي أجريت منذ العام ٢٠٠٥ تدلّ على أوقات ساد فيها إحساس بتحسّن أحوال المرأة في العراق، لا يزال هناك العديد من العقبات البنيوية والثقافية والاقتصادية والأمنية التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق مجتمع قائم على المساواة وشامل للجنسين.

تتمثّل إحدى المعوقات الأساسية في الإطار القانوني غير المتطور بالحدّ الكافي والمتناقض أحياناً الذي لا ينصّ على ضمانات كافية تكفل إعمال حقوق المرأة في العراق. ينصّ دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ على أنّ العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، ولكنّه يورد أنّ الإسلام مصدر أساس للتشريع ولا يجوز سنّ قانون يتعارض مع «ثوابت أحكام الإسلام». تنصّ المادة ٤١ أنّ العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم. وبالتالي، لا يزال قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ يخضع لطعون دورية عن طريق مبادرات تشريعية تهدف مثلاً إلى تخفيض السن القانوني لزواج المرأة إلى حدّ متدنّ جداً حتى تسع سنوات، أو زيادة المعاملة التمييزية ضدّ المرأة عن طريق تغيير حقوق الميراث وحقوق المرأة المطلقة في الحصول على بيت الزوجية، أو النفقة، أو المهر أو حضانة الأطفال. بالإضافة إلى

في العراق، تُحدّد الأدوار التي تؤديها المرأة وتلك الخاصة بكلّ نوع اجتماعي من خلال القواعد والأعراف المجتمعية السائدة، وترتسم ملامحها بحسب التطوّرات السياسية، والموجات المتكرّرة من الصراعات الداخلية، كما تحدّدت أخيراً جزءاً السيطرة الوحشية لتنظيم داعش على ثلث أراضي البلاد. يسعى المعهد الديمقراطي الوطني إلى تسليط الضوء على وجهات النظر العراقية حيال دور المرأة في الحياة المجتمعية والسياسية، لا سيما في المناطق المتنازع عليها والمناطق المحرّرة التي كان قد احتلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. كما يستند هذا التقرير حول النتائج التي خلصت إليها النقاشات ضمن مجموعات التركيز إلى استطلاعات الرأي حول الأدوار المحدّدة للجنسين والتي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني قبل احتلال تنظيم داعش للعراق وما بعده.

هدفت مناقشات مجموعات التركيز إلى تحديد وجهات النظر المتعلقة بموقع المرأة ودور النساء في المجتمع العراقي ما بعد سيطرة تنظيم داعش عليه وأولويات الحوكمة في مجتمعاتهنّ المحلية وتقييم ثقتهنّ في المؤسسات الحاكمة. تسعى مجموعات التركيز إلى معرفة الخدمات العامة التي تعتبر ذات أولوية بالنسبة إلى النساء والفتيات وكيفية تحسينها بحيث تلبي احتياجاتهنّ. كما تنظر أيضاً في التحوّلات المحتملة لنظرة المجتمع للمرأة في الحياة العامة، والموقع الذي تشغله حالياً في هذا المجال؛ وتدرس الأدوار التي على النساء الاضطلاع بها في الحوكمة المحلية والوطنية؛ ودورهنّ في الحياة السياسية؛ إضافةً إلى معوّقات تبوؤ النساء لمناصب قيادية على المستويات كافة وطريقة تعزيز أدوارهن. يهدف البحث أيضاً إلى تحديد ما إذا كان بمقدور المرأة أن تسهم في التماسك الاجتماعي وبأيّ وسائل، وتحديد دورها في إعادة بناء المجتمعات المحلية والسبل الممكنة لتحقيق ذلك، مع التوقف عند المجالات التي فتحت للمرأة لبدء دور أكبر في تحديد خصائص المجتمعات المحلية وردم الهوة بين الفصائل الإثنية في بيئة ما بعد النزاع. ويهدف البحث أخيراً إلى إصدار

الوطني من قبل جي بي مورغن (JPM) وغرينبرغ كوينلان روزنر (GQR) والمعهد المستقل لدراسات الإدارة والمجتمع المدني (IIACSS)، المنظمة الشريكة للمعهد الديمقراطي الوطني محلياً. من حيث التصميم، نظمت مجموعات التركيز بغالبيتها في المناطق المحرزة والمتنازع عليها في العراق، فعقدت مجموعتان في كل من نينوى، والنينبار، وكركوك، وصلاح الدين؛ وبشكل منفصل نظمت مجموعتان في كل من بغداد وإربيل. تعد كل مجموعة متجانسة من الناحية الديموغرافية (تضم مثلاً نساء فقط من الطائفة السنية تتراوح أعمارهن بين العشرين والأربعين سنة). وتحقيقاً لمزيد من التجانس والمحدثات المفتوحة بين أفراد يفكرون بالطريقة نفسها، قسّمت مجموعات التركيز أيضاً بين المشاركين الأكثر (في خمس مجموعات) والنقل (في سبع مجموعات) انفتاحاً لدور أكبر للمرأة في المجتمع العراقي، وفق إجاباتهم على استبيان قصير طلب منهم ملؤه أثناء عملية استقطاب المشاركين. من بين المجموعات الإثنتي عشرة، سبع مجموعات تتألف من النساء؛ ثمانية تضم مشاركين من العرب السنة، فيما تضم مجموعتان أخريان مشاركين من الشيعة، ومجموعة واحدة لكل من الأكراد والتركمانيين. ومن بين المجموعات ثلاث مجموعات تضم عائدین كانوا قد تشردوا سابقاً، وثلاث مجموعات أخرى تضم مشاركين من المناطق المحرزة لم يغادروا أرضهم أثناء الصراع مع داعش، ومجموعة واحدة تضم أفراداً مشردين داخلياً، ومجموعة واحدة تضم أفراداً من الجماعات المستضيفة للمشردين.

تعتبر النتائج بكيّتها نوعية وتمثيلية من الناحية الجوهرية لا الإحصائية. وهي تستند إلى آراء 110 مشاركاً تم اختيارهم وفقاً لمواصفات محددة مسبقاً، يمكن الاطلاع عليها في الملحق رقم 1. يكمل هذا التقرير نتائج الفريق المستمدة من الأبحاث الدورية الكمية والنوعية في العراق والتي تعود للعام 2010.

يهدف التحليل إلى الإضاءة على المواضيع العامة، والادستنتاجات الرئيسية، ونقاط التوتر على نحو لا يلتزم بالمبادئ التوجيهية التقليدية لمجموعات التركيز والتي تقوم على اتباع بنية سؤال تلو الآخر، وذلك لأن هذه المقاربة تكاد توقع في أسلوب وصفي أكثر أو تقرير يبتحفتفتقر إلى الفائدة الأساسية التي تقدّمها الأبحاث النوعية ألد وهي العمق والصور والتعبير. يقوم عدد من المحللين بقراءة المستندات من أجل الخروج بفرضيات ونتائج أساسية. يستخدم التقرير العلامات الكمية للتمارين ليس كوسيلة للحصول على إحصاءات بل كطريقة لمعرفة طريق ترتيب المشاركين لبعض الأفكار أو المفاهيم لإضفاء صفة ملموسة على آرائهم. ومن ثم يقوم فريق العمل بتنسيق مجموعة من الاقتباسات التي تلائم كل موضوع قبل جمع التقرير مقسماً إلى مواضيع.

ذلك، تنص المادة 409 من قانون العقوبات على ما يلي: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداءً أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة.» ذلك مع العلم أنّ العقوبة العامة هي السجن مدة لا تزيد على عشرين سنة لارتكاب الجريمة مع سبق الإصرار. وبرغم الضغوط من المجتمع الدولي، لم يقر العراق أي ضمانات قانونية ضد العنف الأسري. وغالباً ما تبقى الجرائم من قبيل الاعتداءات الجنسية والقتل بداعي الشرف بدون عقاب إذ أنه نادراً ما يتم الإبلاغ عن وقوعها. هذا وقد بلغ العنف المبني على النوع الاجتماعي مستويات عالية مؤخراً في العراق مع تعرّض عشرات الآلاف من النساء للخطف والاعتصاب والقتل على يد داعش.

كذلك الأمر، تواجه المرأة قيوداً عديداً لحرياتها المدنية جزاء عدم قدرتها على الحصول على جواز سفر والسفر خارج البلاد من دون موافقة أحد أقاربها الرجال رغم الحق المكّرس في الدستور لجميع المواطنين بحرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه. وقد انتقصت حرية المرأة في التنقل والوصول إلى الأماكن العامة في العراق نتيجة الصراعات التي شهدتها البلاد مؤخراً. وفيما يبدو من غير الممكن لبعض النسوة مغادرة المنزل لشواغل أمنية أو نتيجة الضغوط الاجتماعية، تجد أخريات أنفسهنّ مجبرات على كسب لقمة عيش العائلة في ظل غياب المعيل أو عجزه عن تحصيل الرزق.

إنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية العراقية تدعمها كوتا تفرض تخصيص للنساء ما لا يقل عن 25% من المقاعد في البرلمان ومجالس الأفضية والمحافظات. في برلمان إقليم كردستان العراق، تطبق كوتا نسائية بنسبة 30%. كما تلقى المرأة حماية من التمييز في العمل بموجب قانون العمل لسنة 1987 في وقت يتضمن قانون العمل لسنة 2010 تعريفاً صريحاً للتحرّش الجنسي. مع ذلك، تخضع النساء الناشطات في الحياة العامة في العراق باستمرار للترهيب والتشهير وللقتل المستهدف. فعلى سبيل المثال وليس أبعد من العام 2018 وقع العديد من المرشحات للبرلمان ضحايا حملة افتراء وتشويه سمعة. هذا وتعرّضت الناشطات المشاركات في تظاهرات في البصرة للترهيب والمضايقة على مواقع التواصل الاجتماعي وواجهن القتل كما في حالة سعاد العلي التي اغتيلت في البصرة، فيما استهدفت أخريات، كعارضة الأزياء تارا فارس التي اغتيلت في بغداد، لعدم تقيدهن بالادوار النمطية للمرأة الأم وربة المنزل التي يسوّق لها المجتمع ووسائل الإعلام.

لمحة عامة عن المنهجية المتبعة. يبنى هذا التقرير على 12 مجموعة تركيز نظمت للمعهد الديمقراطي

النتائج الأساسية التي توصلت إليها النقاشات ضمن مجموعات التركيز

على السياسيين في الصعوبات التي تواجهها البلاد. ويعتبرون أنّ الانتخابات «نتائجها معروفة» وأوصلت حكومة تضمّ قادةً سياسيين «يهتمّون لمصالحهم الخاصة» وتخلو من «الوجوه الجديدة». جرت هذه النقاشات ضمن مجموعات التركيز بعد تشكيل الحكومة الجديدة في بغداد، غير أنّ الإحساس بأنّ السياسة أو الحكومة ستتغير أو تستجيب لاحتياجات المواطنين شبه مفقود. تعليقاً على ذلك، قال أحد المشاركين في صلاح الدين: «ليس من حكومة مركزية رشيدة تقود البلاد في الاتجاه الصحيح. لا يحاولون مساعدتنا بل يسعون فقط لجمع الثروات، وهم يتلاعبون بماننا ومستقبلنا كالكرة.»

عضواً عن ذلك، يرى المشاركون في الاحتجاجات لاد في الانتخابات ممارسةً ديمقراطيةً تتيح لهم التعبير عن آرائهم. فيرى البعض الاحتجاجات بمثابة وسيلة فعالة لإحداث التغيير. تقول امرأة من بغداد: «بالنسبة إليّ، لقد سمحت الحكومة المركزية لمواطني البصرة بممارسة حقهم عن طريق السماح لهم بالتظاهر، ما معناه أنّ الأمور تسير في الاتجاه الصحيح برأيي.» وتدلي مشاركة أخرى في بغداد أيضاً برأي مخالف لمواطنتها فتقول: «لقد قالت إنّ التظاهر أمر جيّد، أما أنا فأراه مضيعةً للوقت والجهد لأنّ شيئاً لم يتبدّل فقد تأذى البعض ولم يحدث أمر إيجابي واحد.»

على الرغم من المخاوف التي تقصّ مضاجع المشاركين ورغم انعدام ثقتهم في القادة السياسيين، يتفقون عموماً على أنّ الوضع الأمني إلى تحسّن. في هذا السياق، تعلّق امرأة من إربيل بقولها: «أعتقد أنّ الوضع الأمني الآن أفضل ممّا كان عليه منذ سنوات عندما كان تنظيم داعش يفرض سيطرته على البلاد. حالنا أفضل بكثير اليوم في ظلّ انخفاض عدد الجماعات الإرهابية.» ويقتر المشاركون بواقع أنّ تحسّن الوضع الأمني يطرح المزيد من الفرص لهم في جوانب أخرى من حياتهم من قبيل إعادة الإعمار والحصول على المساعدات من المنظمات غير الربحية.

الخلفية السياقية: مناخ من السلبية نتيجة غياب الوظائف والخدمات والقيادة السياسية

يقول جميع المشاركين تقريباً إنّ العراق يسير في الاتجاه الخاطئ، فإيمانهم ضئيل في قدرة الحكومة على تصويب المشاكل الناجمة عن البطالة، والافتقار إلى الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار الضرورية لهم لإعادة بناء حياتهم. ويؤكّدون أنّ فرص العمل المحدودة هي التحديّ الغلب الذي يواجهه الرجال والنساء. ويلاحظون على وجه الخصوص أنّ عدداً كبيراً من الخريجين الذين حصلوا مستويات تعليم عليا وحازوا شهاداتٍ غير قادرين اليوم على إيجاد وظائف في مجالاتهم، وبرأيهم أنّ الطريق الوحيد للوظائف المرغوبة هي المعارف والمحسوبيات أو دفع الرشاوى. في هذا السياق، قالت إحدى النساء المشاركات من الأنبار: «كثيرون تخرّجوا من الجامعات ولكن ليس لديهم فرص عمل، يتخرّجون ثم يعملون في متجر بقالة أو دكان حلقة. تعبنا لرؤيتهم يثابرون ويجتهدون [في المدارس] وفي النهاية، حازوا شهاداتهم وقبعوا في البيت.»

وتوقف العديد عند غياب الخدمات التي من شأنها أن تحسّن من ظروف معيشتهم، بما في ذلك المشاكل التي تتراوح من النقص في المياه وصولاً إلى صعوبة التواصل مع الوكالات الحكومية، وهم يشعرون أنّ الفاسدين وحدهم من يتقدّمون ويحصلون على ما يحتاجون. ذكرت أرملة في الأنبار: «الحكومة تدعم الأقوياء ومن يعرف الرجال الكبار، وأنا ليس لديّ من يدعمني.» ومن المثير للقلق أنّ العديد من المشاركين المتحدّرين من المناطق السنية يشعرون أنّ الحكومة في بغداد تتجاهلهم من جديد، ويقارنون هذه الفترة بالمرحلة التي سبقت وصول تنظيم داعش.

وتتفاقم هذه المخاوف نتيجة الإحساس بفقدان أيّ قوة على الساحة السياسية، إذ يلقي المشاركون اللوم

داعش، إذا كان الناس يرون أيّ خطب، كانوا يتجاهلونه فحسب.» وعندما سُئل أحد المشاركين من الأتباع عمّا يمكن للنساء فعله لوقف الحالات المماثلة التي أدّت إلى داعش قال: «على النساء الإبلاغ عن أيّ أفعال مثيرة للشبهات إلى المسؤولين عن إنفاذ القوانين، وإلى القبائل، والجيش.»

ولكن يبدو أنّ المشاركين أكثر ميلًا لإلقاء اللوم على الأحزاب السياسية والحكومة في قدام داعش، ولا يرونها كشريك يسهم في وضع حدّ لانتشار داعش أو غيره من المنظمات الإرهابية. ويتفقون على أنّ الانقسامات السياسية قد زادت من النعرات الطائفية ما هيّأ الأجواء لظهور داعش فيها. تقول امرأة من بغداد: «تحمّل الحكومة مسؤولية ظهور داعش.» ولاحظ بعض المشاركين الحاجة إلى تعزيز المراقبة الحدودية لمنع مقاتلي داعش من دخول البلاد، في حين أشار آخرون إلى الحاجة لمزيد من فرص العمل وتعليم أفضل للأطفال العراقيين.

كما لاحظ العديد من المشاركين أيضاً أنّه، في العراق ما بعد داعش، تعرّضت حريات المرأة. ورغم وجهات النظر التقليدية حيال الجنسين، يقرّ معظم المشاركين أنّ الأمور آيلة إلى التغيير بالنسبة إلى المرأة، ويحدث ذلك بشكل مفاجئ. ففيما يؤكد عدد من المشاركين أنّ هذه التغييرات قد حدثت على مرّ العقود الماضية التي تعود إلى زمن الحرب مع إيران، معظمهم يقول إنّ هذه التغييرات حدثت في السنوات الأخيرة فقط نتيجة الصراع مع داعش. ويصف العديد منهم صورة للمرأة خارج أدوارها التقليدية ويلحظون الحاجة المتزايدة لإعمال المزيد من الحقوق للمرأة في سياق مساهمتها المتزايدة في العمل أو في السياسة، الأمر الذي يؤثّر أيضاً على دورها في المنزل.

عاشت النساء العراقيات تحت سيطرة تنظيم داعش، وقد جعلهنّ ذلك أقوى وأكثر قدرة على التحمّل، والاعتماد على الذات، والشعور بخوف أقلّ. تقول امرأة من الأنبار: «اعتدنا أن نقول إنّ المرأة الفلسطينية فعلاً قوية، ولكن تبدو المرأة العراقية اليوم أشبه بجبل من المعاناة. عانت أكثر من أيّ امرأة أخرى في العالم.»

ولكن لا يقتصر الأمر على مجرّد تغيير في العقلية، ويشعر المشاركون أنّ الصراع مع داعش قد كان السبب وراء تحوّل في الأدوار الخاصة بالجنسين، نتيجة الضرورة الاقتصادية بما أنّ نساء كثيرات قد ترمّلن أو اضطرن للعيش مع رجال عاجزين عن العمل. وهو ما يلقي بأعباء ومسؤوليات جديدة على المرأة التي أصبحت المصدر الرئيسي لدخل الأسرة في المنزل، بالإضافة إلى دورها التقليدي في البيت.

وفيما يرحّب بعض المشاركين بالمرأة في مضمار العمل من أجل التخفيف من أعباء توفير لقمة

بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني، يشعر المشاركون بتدني مستوى الانقسام الطائفي الذي يعزونه إلى القادة السياسيين والجهات الفاعلة الأجنبية.

يلحظ المشاركون السنة والشريعة على حدّ سواء أنّ المواطنين العراقيين يشعرون بارتياح متزايد للتعيش والعمل مع بعضهم البعض. ويجمعهم رأي مشترك بأنّ الوحدة هي السبيل الوحيد لردع المحرّضين الذين يثيرون النعرات الطائفية، وهؤلاء بنظرهم هم الأحزاب السياسية والدول الأجنبية والمتطرّفون. يقول رجل من نينوى: «لقد نجحنا في تحقيق المصالحة في المجتمع، وحتى ما بعد داعش لا فرق بين كردي وعربي أو سني وشيعي، ومن العار علينا أن نستخدم هذه التسميات، فكلّ ما في الأمر مجرّد لعبة سياسية.»

«تقول إحدى المشاركات في نينوى: «حتى الرجال متعبون للغاية. لذلك، يجب أن نقبل بأن تعمل المرأة وتقدّم المساعدة. فالحالة التي أقحمنا فيها خارجة عن كلّ ما هو مألوف. اضطرّ أغلب الناس هنا إلى مغادرة منازلهم وهم يستأجرون بيوتاً في مناطق أخرى لا سيما بعد كارثة داعش... وعندما لا يكفي عمل الرجل لتغطية جميع المصاريف، على المرأة أن تسهم [بدخل] للأسرة أكثر.»

- امرأة من نينوى

في العراق ما بعد داعش، فرص للتعاون ومجالات مفتوحة لإعمال حقوق المرأة

لطالما كان للتغييرات المجتمعية الكبرى تأثير على حقوق المرأة عبر التاريخ، وليس الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية استثناءً على ذلك. قالت إحدى المشاركات في نينوى: «صدقاً بعد الحرب ضدّ إيران، تبدّلت الأمور وحققنا مكاسب معينة، وكذلك الأمر مع حرب داعش. فقد أسهمت في إخراج ما في داخلنا من قدرات فلم يعد الرجال هم الذين يواجهون التحديات اليومية الآن. ولم نعد نخاف من شيء. أصبحنا نعرف كيف نتخذ القرارات، والقرار الأكبر هو ما إذا كنا سنغادر منازلنا أم نبقى. كان على الرجل اتخاذ قرارات كبرى وكان القناصون يصطادون الناس في الشوارع. وقد أدّى ذلك إلى تلاحم العائلات معاً لأهمية القرارات التي يجب اتخاذها وأصبحنا نؤمن ببعضنا البعض.»

ولاحظ المشاركون تحسّن سبل التواصل إلى حدّ بعيد بين المواطنين والقوى الأمنية، لا سيما عند المساعدة في الكشف عن أفراد من المحتمل أن يكونوا منتمين إلى داعش، أو الجماعات الإرهابية الأخرى أو أصحاب النشاطات الجرمية. ويقول رجل من نينوى: «الآن عندما أرى أيّ شيء مثير للشبهات، أذهب للجندي وأخبره بكلّ ما جرى لأنّ الناس تعبوا ممّا يجري ولأنهم يتعلّمون من الماضي. قبل

ضمن العراق نفسه بتوجيه من الإعلام التقليدي والإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. كما تحدّث عدد كبير من المشاركين عن حقوق المرأة في دول أخرى وعتبروها أمراً قابلاً للتحقيق ولكّنه سيستغرق وقتاً أطول في العراق.

ومن جوانب معينة، يمكن القول إنّ الصراع مع داعش قد فاقم هذه الاختلافات الثقافية. إذ أجبر عدد كبير من المواطنين، لا سيما غربيّ البلاد حيث تقيم الأثرية السنية على الانتقال بشكل مؤقت إلى المنطقة الكردية، وأجزاء أخرى من العراق أو إلى الخارج، الأمر الذي أتاح لهم التعرّف إلى نظرات تقدّمية أكثر حيال الدين، والثقافة والأدوار الخاصة بالجنسين. وتلاحظ امرأة من إربيل أنّ لذلك تأثير على الرجال أيضاً فتقول: «أعتقد أنّ ما يجعل الرجال منفتحين هو السفر خارج [منطقتهم]. يسافر العراقيون كثيراً اليوم ويرون العالم وهذا ما يجعلهم أكثر انفتاحاً».

ويعتبر مشاركون آخرون في المقابل أنّ هذا الانفتاح يؤثر سلباً على أسلوب حياتهم. وتعليقاً على ذلك، تقول امرأة من نينوى: «في إربيل، الأمر صعب، فعندما أقمت هناك عانيت لأنهم ليسوا محافظين ولكننا نحبّ بعضنا البعض ونحن محافظون أكثر. وتعليمنا أفضل أيضاً مقارنةً بإربيل... فهم ليسوا محافظين. مثلاً، لاحظت أنّ الأولاد لديهم هواتف جوّالة أما نحن فلا نسمح لأولادنا بحيازة هذه الهواتف. نحن لا نزال على الطراز القديم ولسنا عصريين مثلهم».

ويرى بعض المشاركين أنّ الحداثة ودخول التكنولوجيا يصطلمان بأسلوب حياة أكثر تقليدياً. ويلقون باللوم على الإنترنت وعلى الإعلام الاجتماعي في إفساد الأطفال، وفسخ الزواج، وتبديل المجتمع العراقي عموماً. تقول امرأة من صلاح الدين: «إنّ الفساد الأخلاقي يؤثّر على المجتمع أكثر من أيّ شيء آخر، لا سيما الإنترنت وفايسبوك».

ولكن من المشاركين الآخرين من يرى في ابتكارات العصر الجديد والتكنولوجيا الحديثة وسيلة لجمع الأخبار والمعلومات والبقاء على اطلاع. فتخبر امرأة من كركوك كيف أنّ الإنترنت ساعدتها في بيع منتجاتها، فكانت بمثابة أداة مفيدة للنساء اللواتي تعتبر تنقلتهنّ خارج المنزل مقيّدة إلى حدّ كبير: «أعتقد أنّ شبكة الإنترنت ساعدت كثيراً في خلق فرص العمل منذ أن أصبحت متاحةً في العراق، على الأقلّ بالنسبة إلى الراغبين في بيع منتجاتهم، فإن كانت المرأة عاجزة عن الخروج لبيع منتجاتها أصبح

العيش للأسرة، يفضّل آخرون أن تعود النساء إلى أدوارهنّ التقليدية التّن وقد وصل الصراع إلى خواتيمه. ويتجسّد التفاوت في توقعات الناس حيال الأدوار الخاصة بالجنسين في آراء الرجال الذين تناقشوا في الموضوع في الموصل، فيقول أحدهم: «إنها تتولّى تربية الأطفال حتى يصبحوا بالغين، هل من تضحية أكبر؟ يجب أن نشكر ربنا لأنه خلق المرأة كلما أتيح لنا ذلك.» ويضيف مشارك آخر: «ينبغي أن نعطي المرأة حريتها»، فيقاطعه آخر: «أنا مستعدّ لأن أعطيها ما تحتاجه ولكن لندها على الأقل تجد وظيفة لنفسها، تراها تجلس طوال الوقت تتطلّب. فلنبدأ الكلام جدياً، فلننكلم عن كردستان العراق، هذه المنطقة جزء من العراق، ترى فيها النساء العاملات في كل مكان (...). نساؤنا يعملن طوال الوقت ويملئن الثلاجة بالمأكولات..» ويعتبر مشارك آخر أنّه لا ينبغي إعطاء المرأة «حريّة مفرطة لأن ذلك ليس سليماً. ما جرى بعد داعش هو أنّ المرأة أعطيت المزيد من الحرية، وبات من الشائع رؤية النساء في كلّ مكان كالمراكز التجارية.» ويضيف آخر: «لا أريدها أن تأتي إلى المقاهي وتدخن الشيشة. مسؤوليتها هي تربية الأطفال ولكنني أودّ منها أن تفهم أنني أعمل بجهدٍ لتحقيق المال».

القيم المتضاربة تحدّد وجهات النظر حيال مفهوم النوع الاجتماعي

تكشف النقاشات ضمن هذه المجموعات أنّ العراق يواجه قدراً كبيراً من التوتر الإيديولوجي الملحوظ يشمل أبعاداً مختلفة ليس من شأنها أن تحدّد دور المرأة في المجتمع فحسب بل اتجاه الدولة ككلّ. يصف المشاركون التحديات المرتبطة بهوية المجتمع العراقي التي يعتبر البعض أنها عند نقطة مفصلية بما أنها تخضع لتأثيرات «شرقية» و«غربية» في آن. كما أنّ انفتاح العديد من الأشخاص المشرّدين داخلياً على أجزاء أكثر تحرراً من العراق يزيد الوعي حيال الاختلافات بين المناطق في القيم وأساليب العيش. كما تمّ التناقش في أثر الحداثة والتكنولوجيا على القيم التقليدية والثقافة العراقية في سياق التجاذب ما بين مبادئ دينية أكثر صرامة وإعطاء قيمة لحقوق المرأة وحرّياتها.

ويلحظ الكثير من المشاركين أنّ العراق دولة «شرقية» ذات مواقف «قبلية» الأمر الذي يقف عائقاً في وجه حصول المرأة على مزيد من الحقوق. كما يعتبرون أنّ وجهات النظر الطويلة الأمد حيال دور المرأة تجعل من الصعب على النساء الخروج عن مسؤولياتهنّ التقليدية. ويبدو لدى بعض المشاركين وعي أكبر بأنّ الأمور مختلفة «في الغرب» وأنّ المساواة بين الجنسين قد لا تكون ملائمةً في العراق الذي يعدّ بلداً محافظاً أكثر من غيره من البلدان. ويقول آخرون إنّ ثمة وعي متنامٍ حيال الثقافات الأخرى

«تحظى نساء كردستان بحياة أفضل ويتمتعن بقوة أكبر. فإنّ عدداً أكبر من النساء مثلاً يحصلن على الطلاق في كردستان لعدم قبولهنّ بالعيش مع رجال لا يحترمونهن.»
- امرأة في إربيل

بعض المشاركين أنّ هذه المعزوفة لا تترجم في المعاملة اليومية التي تلقاها المرأة. ويقول رجل آخر من بغداد: «هنّ قابعات في المنزل.» وتؤكد امرأة تقيم في نينوى: «يقولون إنّ المرأة هي نصف المجتمع ولكننا لا نحصل على ذلك. فالرجال هم الذين يسيطرون على المجتمع.»

تبدو أدوار الرجل والمرأة في المجتمع العراقي محدّدة بشكل واضح بين المشاركين حتى في ظلّ الاعتراض الذي يطال وجهات النظر التقليدية. إذ ينظر إلى المرأة عموماً على أنها تؤدي دوراً مساعداً للأسرة بما في ذلك عن طريق تربية الأطفال، و«خدمة الزوج» والحفاظ على سير حياة الأسرة. ولا يزال أغلب المشاركين يعتبرون أنّ دور الرجل يقوم على تأمين الدخل، والقتال في أوقات النزاع وحماية الأسرة.

ينظر المشاركون إلى دور المرأة على أنه مقيد نسبياً و«مكسورة» و«مكسورة» و«مكسورة»، و«مهقشة»، و«محاصرة» و«مكسورة الجناحين» وأنّ دورها يقتصر على كونها «ربة منزل.» وعلى الرغم من أنّ العديد من المشاركات قد لاحظن أنّ آراءهنّ تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الكبرى ضمن الأسرة - من قبيل شراء سيارة أو الانتقال إلى منزل آخر - يبقى أنّ القرار النهائي بيد الرجل لأنه «هو الذي يعمل، وبالتالي هو من يقرّر.» وتتصل هذه الفكرة بمعارضة مشاركة المرأة في القوى العاملة. فإن كان كسب رزق العائلة مصدر قوة في اتخاذ القرارات ضمن الأسرة، فإنّ النساء اللواتي يحصلن دخلاً للأسرة قادرات على زعزعة هذا النظام التقليدي.

إنّ اختصار دور المرأة في الأعمال المنزلية يعني أنّ النساء هنّ مصدر الرعاية الرئيسي للأطفال والرجال. ويقول رجل مقيم في بغداد: «إذا كانت المرأة تعمل لن تتمكن من القيام بواجباتها المنزلية. ولن تتمكن من تخصيص الوقت الكافي لزوجها وأولادها وهذا أمر مهم للغاية.» ويقول مشارك من إربيل: «الواجبات المنزلية هي مسؤوليات مشتركة ولكن العبء الأكبر داخل المنزل يقع على عاتق المرأة، بدءاً بتربية الأولاد، والاهتمام بشؤون المنزل، والطبخ... والرجل وفقاً لما نحن اعتدنا، وبحسب التقاليد، هو المسؤول عن الأمور خارج المنزل.»

يبدو المشاركون واعين تماماً لفكرة أنّ الأدوار التي تضطلع بها المرأة ذات أهمية بالنسبة إلى سير المجتمع، وأنّ النساء يقمن بتضحيات جمة من أجل القيام بواجباتهنّ في المنزل وضمن الأسرة. ويبرّد المشاركون تقديراً كبيراً لما تقوم به النساء، ويبرّد الكثيرون من بينهم أنّ «المرأة نصف المجتمع» وهم يعلمون أنّ المرأة تعمل بجدّ وتحتمل الكثير لتتمكن من أداء هذه الأدوار. يقول مشارك مقيم في إربيل أنّ مسؤولية المرأة في المنزل تتمثل في «تربية الأولاد. مثلاً، عندما أعود إلى المنزل، بعد

بإمكانها الآن من منزلها تحضير المأكولات وبيعها وتحصيل رزق عائلتها. كما أنّ الأجهزة التكنولوجية التي أصبحت في المتناول قد ساعدت في ذلك أيضاً.»

في بعض الحالات، تكون للتعاليم الدينية الكلمة الفصل في القضايا التي تحدّ من حرية المرأة. وبالنسبة إلى معظم المشاركين لا تحمل الشريعة مجالاً للمعارضة. يقول رجل في بغداد: «التقاليد هي التي تحكم البلاد. نحن عبارة عن مجتمع شرقي انقضت صلاحية تقاليد. حتى الدين بات يشكّل عقبة. كثيرة هي التعاليم الإسلامية التي تعرقل المرأة في تقدّمها.» تطرح هذه القيود بشكل دوري أثناء النقاشات حول حصول المرأة على حصة من الميراث تساوي نصف حصة الرجل، كما تنصّ عليه في الشريعة. ويبيد عدد قليل من هؤلاء المشاركين استعداداً للتعبير بصراحة عن رأي مغاير أو الدخول في نقاش حول اعتماد المرونة في تطبيق قواعد الشريعة في هذا الصدد مع أنّ ما يقارب النصف منهم يوافقون على ضرورة حصول المرأة على حقوق في الميراث تساوي حقوق الرجل.

ويلجأ البعض إلى الدين دفاعاً عن الدور المسيطر للرجل في مجتمع يمجّد السلطة الأبوية. تقول امرأة من نينوى: «يقول الله أنّ على الرجال أن يسيطروا على النساء. لقد كان يعلم ما يفعله حينئذٍ. كان الله يتحدث عن القوة، وعن أنّ الرجل مسؤول عن المرأة.» وفيما يبدي بعض المشاركين استعداداً ورغبة في طرح مخاوف بشأن السياسات الحكومية غير العادلة، إلّا أنّهم يبدون أقل استعداداً للطعن في التعاليم الدينية. لا سيما في ما يخصّ الميراث والسفر. فكما تقول إحدى المشاركات من الأنبار: «لن نخالف تعاليم القرآن والميراث المذكور في القرآن.» وتضيف أخرى من كركوك: «إنّ سفر المرأة وحدها خارج محافظتها يحظره الله. يجب أن يرافقها محرم.» ومن شأن هذه التعاليم الدينية أن تزيد من التعقيدات المرافقة لدور المرأة وحقوقها في ظلّ نضالها من أجل مزيد من الاستقلالية ضمن القيود الدينية المفروضة عليها.

اختلاف الأدوار بين الجنسين

في المبدأ، يعترف المشاركون عموماً بدور المرأة في المجتمع العراقي وغالباً ما يلجأون إلى الأقوال المأثورة من أجل التعبير عن ذلك. فيقول رجل في بغداد عن المرأة: «هي الزوجة، والابنة، والأم. هي نصف المجتمع وربما أكثر من ذلك.» ولكن يقرّ

«أحياناً تبكيني حالة الشباب. فأفكر في ما حلّ بمدينتنا وقومها. إنّ الأسلوب الذي تربينا عليه لم يعد موجوداً. ترى الناس يقومون بأمور تصيبك بشعور مرّوع. وفوق كلّ شيء، بات الدين بالياً.»

- امرأة في نينوى

أو متزوّجة، أو مطلّقة أو أرملة؛ لا تتمتع بأي حقوق، وهي تعاني كثيراً في العراق.»

وفيما يتفق الجميع نظرياً على انعدام المساواة، يختلف المشاركون في ما بينهم على مدى اعتبار الوضع متلائماً مع ظروف البلاد. إذ تتراوح النظرات حيال انعدام المساواة بين الجنسين من وجهات

نظر الأشخاص الذين يشعرون أنّها المشكلة الأساسية في البلاد، إلى من يرى أنّ المساواة ليست هدفاً يمكن للعراق تحقيقه في يوم من الأيام، وصولاً إلى الأشخاص الذين يعتقدون أنّ العراق لا ينبغي أن يسعى إلى تحقيق المساواة على

الإطلاق. وتبدو وجهات النظر المحافظة أكثر شيوعاً وسط المشاركين الذكور ولكن من المشاركات أيضاً من يعتبرن أنّ الهوية بين الجنسين لا ينبغي أن تزد من إطلاقاً، في حين يدافع بعض الرجال بشغف عن مزيد من الحقوق للمرأة.

الضغوط المجتمعية ومعوقات تمتع المرأة بمزيد من الحقوق

في ظلّ اقتصادٍ مترد، ونسبة عالية من البطالة، وحكومة عاجزة عن تقديم الخدمات الملائمة، وإزاء مجتمع يتصارع مع هويته، كثيرة هي العراقيل التي تعيق حصول المرأة العراقية على مزيد من الحريات والحقوق، لا سيما خارج إقليم كردستان، العراق. وتحدّ هذه الضغوط من الحريات التي تتمتع بها المرأة وتسهم في نظرة العراقيين للمرأة ودورها في المجتمع. كما تنتقل

إلى جميع مجالات حياة النساء بما في ذلك نوع الملابس التي يرتدينها، ووقت سفرهنّ ووجهتهنّ، ومن يتزوّجن وما إذا كنّ سيعملن خارج المنزل، الأمر الذي يؤثر بدوره بشكل مباشر على قدرتهنّ على التمتع باستقلالية اقتصادية. إنّ هذه الضغوط المجتمعية تدفع بعدد كبير من المشاركات للقول إنّ صوتهنّ ليس مسموعاً لا ضمن المجتمع ولا ضمن الأسرة، وهو ما يحول دون قدرتهنّ على تحيّل حياة أفضل.

ثقافة العار. يصف المشاركون، ولا سيما النساء من بينهم، كيف أنّ الخوف من أن يعيرهنّ مجتمعهنّ أمر

ساعة فقط أشعر بأنني أوّد الهروب. نعم، أقسم بذلك. أما المرأة فهي تعيش الروتين نفسه يومياً منذ أولى ساعات الصباح وحتى الليل. هذا وحده يفوق طاقة الرجل، لو كنت مكانها لما تحملت لهذه الدرجة، فليكن الله في عونها.»

وعلى خلاف المرأة، ينظر إلى الرجل على أنه «المسيطر»، و«المهيمن»، و«القوي»، و«الذكي»، و«المحق دوماً». تقول امرأة في نينوى: «الرجل هو المسيطر دوماً، سواء كان على خطأ أو على صواب، كلمته هي التي تسمع.» وتعرّف أدوار الرجال في معظم الأحيان بأنهم معيلو الأسرة والمكلفون بحمايتهم. يقول أحد المشاركين من بغداد: «عليك أن تحمي عائلتك وتبعد عنها الشر الذي يهدّد المجتمع المحلي.» ويرى الكثير من المشاركين في الرجال «رعاة» يتحملون مسؤولية الجوانب العائلية كلّها، وبالتالي يقع عليهم عبء أكبر من النساء. في الوقت نفسه، تلاحظ نساء كثيرات بين المشاركين التحديات الفعلية التي يواجهها الرجل العراقي في توفير ما يلزم لعائلته بدءاً من المشاغل الأمنية وصولاً إلى التحديات المالية، الأمر الذي يزيد من الضغوط على العائلة ككل. وتقول إحدى المشاركات في إربيل: «الرجال مسيطرون، ولكن أعتقد أنّ لديهم أسباب تدفعهم إلى ذلك. ليس بوسعهم الحصول على الوظائف ولا يعيشون حياةً رغيدةً. كثيرون من بينهم غادروا البلاد أو انتحروا لعدم عثورهم على وظيفة. إنّ الوضع الخارجي في المجتمع يغضب الرجال وبالتالي فهم يلقون بجام غضبهم على النساء.»

وسيطرة الرجال غالباً ما تؤدي إلى اعتناق بعض النساء آراء سلبية للغاية تجاههم. بالنسبة إلى البعض، يتأتى الغضب الذي يشعرون به من تعرّضهنّ للإساءة، وللتحرّش الجنسي، ولحس من الخنوع للرجل بلا هوادة إن داخل المنزل أو خارجه. وفيما لا يسجّل أي توافق في هذه الآراء، إلا أنها تدل على مدى صعوبة الحياة بالنسبة إلى النساء اللواتي يعشن وسط مجتمعات تقليدية. فتقول امرأة في إربيل: «الواقع أنّ الرجال في هذا المجتمع لا ينظرون إلينا كبشر، بل كنساء فقط. لسنا بشراً بالنسبة إليهم.» وتعيّر النساء في كركوك عن شعورهنّ بالإحباط إزاء سلوك الرجل: «أول ما يلجأ إليه هو الضرب. لأنه يحبّ أن يمارس القوة على المرأة.» «أكره الرجال.» «الرجال يهينوننا؛ يحبون السيطرة» وهم «يمارسون القمع.»

فوق كلّ شيء، إنّ الاختلافات الملحوظة بين المرأة والرجل في المجتمع العراقي تضع المرأة عموماً في موقع تحظى فيه بحقوق أقلّ من الرجل ويبقى صوتها خافتاً يكاد لا يسمع حتى ضمن الأسرة. تقول إحدى المشاركات في صلاح الدين: «يمكنني أن أتخذ القرار لكنني ممنوعة من تنفيذه قبل موافقة زوجي عليه.» وتقول امرأة أخرى من المنطقة نفسها: «أرى أنّ المرأة مهمّشة كلياً في العراق سواء كانت عذباء،

«تتعرّض [المرأة] للضغوط نفسياً وفي منزلها، وفي المطبخ، ومع الأَوْلاد، فكلّ شيء من مسؤوليتها، يريد منها الرجل أن تهتمّ بكلّ شيء وأمام أي خطأ ترتبكه، يستشيط غضباً.»

- امرأة من الأنبار

«أنا واثقة من أنّ جميع الفتيات هنا [في العراق] يحلمن، ولكنهنّ عاجزات عن تحقيق هذه الأحلام بسبب المجتمع وخوفهنّ من كلام الناس.»

- امرأة في كركوك

مناً.» بالنسبة إلى العديد من هؤلاء المشاركات، تحرص العائلات على أن يكون وصول المرأة إلى الوظائف والفرص المتاحة لتحسين استقلاليتها الاقتصادية وصولاً محدوداً. وتقول امرأة من بنوى: «لا يمكن للمرأة أن تحصل على حقوقها في المنزل، فكيف لها أن تحصل عليها في المجتمع؟»

وثمة خلاف بين المشاركات اللواتي يعتبرن أنّ سيطرة الرجال على المنزل والمجتمع أمر سلبي والمشاركات اللواتي يحاولن شرح سيطرة الرجل من خلال ما يتوقعه منه المجتمع من حماية وتوفير رزق العائلة. تقول امرأة من إربيل: «يريد الرجال أن يسيطروا وينظموا ويديروا كل شيء، من شؤون عائلاتهم إلى الدولة ككل.» ولكن تقول مشاركة أخرى: «الرجال كالرعاة وفقاً للقواعد الاجتماعية، عليهم أن يعتنوا بالنساء والعائلات.» وتدعم امرأة من كركوك هذه الحجة، فتقول: «طبعاً المجتمع العراقي لا يسمح للمرأة بالحرية. لماذا؟ لأنّ الرجل في المجتمع العراقي هو الذي يتحمّل المسؤولية في كل شيء: العمل، والمنزل؛ يفترض به أن يبذل الجهود داخل المنزل [لرعاية الأسرة]. لا يسمح للمرأة العراقية بالحرية، أو السفر، أو العمل. الرجل هو الذي يتحمّل جميع المسؤوليات في المجتمع العراقي. وهذا هو السبب وراء عدم تمتع المرأة بحقوقها.»

انتشار التحرش الجنسي والعنف ضدّ النساء

تتبع عقبات كثيرة تواجهها المرأة في العراق من تجارب تختبرها في الحياة الفعلية ومن المعاملة التي تلقاها من الرجال، داخل المنزل وخارجه. تتحدّث المشاركات عن وقائع التحرش الجنسي في مكان العمل، أو عند الحصول على الخدمات الإدارية من المكاتب الحكومية، وعند الحواجز الأمنية أو داخل مراكز الشرطة. تقول امرأة من إربيل: «تتعرض النساء للإساءة عند البحث عن وظيفة. فيطلب منهنّ أرباب العمل الموافقة على أمور وإلا لن يحصلن على الوظيفة. وكلّما كانت السيّدة جميلةً كلما تعرضت أكثر للتحرش الجنسي.» تقول امرأة من كركوك: «ذهبت لأجلب جواز سفري والضابط الذي كان يفترض به إعطائي الجواز تحرش بي جنسياً. كيف لي أن أذهب بمفردي بعد ما تعرّضت له؟» وتقول امرأة من صلاح الدين: «إذا كانت إحدى الطالبات تأتي من منطقة أخرى، كجامعة تكريت مثلاً، يُطرح عليها الكثير من الأسئلة [عند الحواجز] حول سبب سفرها أو علاقتها بالشخص الذي تزوره فتتعرّض للمضايقة وينشغل بال أهلها عليها ويخافون عليها من القوى الأمنية.»

بالإضافة إلى ذلك، توقفت بعض المشاركات عند العنف خارج الأسرة، إنما ضمن الأسرة أيضاً. وذكرت

يحدّ من حرياتهنّ والحقوق التي يمكن أن يتمتعن بها. فعندما تقرّر المرأة ما الملابس التي سترديها، وإلى أي وجهة ستسافر، وما إذا كانت ستسافر وحدها، ومن ستختار شريكاً لحياتها، وما إذا كانت ستحصل التعليم أو تشارك في الشؤون العامة، يشكّل هذا الخوف من العار قوةً دافعةً في تحديد خطواتها. يلاحظ العديد من المشاركين في مجموعات التركيز المختلفة أنّ «الناس

يتكلمون» لتبرير القيود المفروضة على حريات المرأة. وتقول امرأة من كركوك: «العار هو مبدأنا في الحياة.» وتقول أخرى: «إنّ القيود على حياة المرأة في العراق صعبة للغاية، تراها مقيدة من كل زاوية. إذا أردت أن تخرج إلى الباحة الخلفية يجب أن تنادي زوجها وتقول له «أنا في الباحة» لأنه إذا صدف وخرج وأراها في الباحة يصبح بها: «ما الذي تفعلينه في الباحة؟ عمّ تبحثين في الباحة؟» هذا هو نوع التحديات التي نواجهها في هذا المجتمع.» وتقول امرأة من صلاح الدين: «مع

الأسف، مجتمعنا شرقي وتواجه فيه المرأة انتقادات كثيرة إذا قرّرت أن تخوض مضمار العمل، والناس يعلقون على خروجها من المنزل والعمل.» ويلاحظ رجل من بغداد أنّ على المرأة أن «تحمي شرفها» وهو ما لا يذكر عن الرجال.

إنّ ثقافة العار هذه التي تجبر المرأة على التصرف (أو عدم التصرف) بطريقة معينة تلقي بأعباء هامة على المرأة. تعتبر امرأة من كركوك كيف أنّ ثقافة العار تؤثر على قدرة المرأة على العمل «لأنّ مجتمعنا هكذا، إذا أردت أن أخرج وأبدأ العمل في مكان ما وبالفعل يوافق والدي ويتم ذلك، فإذا ما رأني أحد أصدقائه، سوف يمضي يعيد ويكرّر إنّ «ابنة فلان تعمل في هذا المكان، وكيف وافق والدها على ذلك؟» ويبدأون بتأليف الروايات.» وتقول امرأة من بنوى أنّ على المرأة «أن تحمي شرفها.»

الضغوط من الأسرة. وتظهر ثقافة العار هذه في الطريقة التي تعامل فيها النساء والفتيات ضمن الأسرة. وقد عبّرت المشاركات عن ذلك بطرق مختلفة. تقول امرأة من كركوك: «يعلم أهلنا كيف هو المجتمع.. لأنني عندما لا أنصاع لهم وأخرج أدرك أنهم كانوا على حق ولديهم حق لأنهم يعلمون أكثر

«كنت أعمل في إحدى الشركات الوطنية سكرتيرةً وكان دوامي ينتهي تمام الخامسة عصرًا. ولكن في بعض الأحيان، يعقد المدير اجتماعات مع العملاء وأحتاج للبقاء لساعتين إضافيتين بحكم عملي كسكرتيرة، فأبقى في الشركة للساعة السادسة أو السابعة. وفي اللحظة التي أطأ فيها عتبة البيت، كنت أجد المشاكل بانتظاري. وطوال طريق عودتي إلى المنزل، يتصلون ويسألون: «أين أنت؟» في نهاية المطاف اضطرت للاستقالة بسبب هذه التحديات والمشاكل.

- امرأة في كركوك

البرلمان ليصوّت عليه النواب ويجيز الزواج للفتيات في السن التاسعة. هذا ما أعرفه.»

يرفض جميع المشاركين تقريباً مشروع القانون الجعفري، ويقولون إنّ هذه السن مبكرة جداً للزواج. وبدت فكرة زواج الأطفال منفرةً بالنسبة إلى المشاركين والمشاركات بالقدر نفسه، وقد أشار البعض إلى أنّ

الفتاة ليست مؤهلةً لـ جسدياً ولا نفسياً لتحمل المسؤوليات التي تترتب على المرأة المتزوجة - أن تلد الأطفال وتعتني بشؤون المنزل. وذكر آخرون المخاطر المرتبطة بالولادة في سن مبكرة أو ارتفاع نسبة الطلاق بسبب الفارق في السن. يقول رجل من إربيل: «طفلة بريئة، كيف أروّجها وأثقل كاهلها بالمسؤوليات وهي لا تفهم معنى المسؤولية بعد؟»، ويقول رجل من نينوى: «هذه جريمة» و«يجب أن تفهم الفتاة احتياجات طفلها وزوجها.» وتؤكد مشاركة تسكن في صلاح الدين:

«لا تزال طفلةً ولا يمكنها تحمّل المسؤولية. هي تحتاج لمن يتحمّل مسؤوليتها في سنّ التاسعة لذلك فإنّ هذا الزواج فاشل وسيفشل وسترتفع معدلات الطلاق حتماً.» وتقول امرأة أخرى من صلاح الدين: «لأنها لا تزال طفلة وتحتاج من يعلمها ويعتني بها ويربيها والرجل لن يفعل ذلك.»

يرفض العديد من المشاركين أن تربطهم أي صلة بمشروع القانون من قريب أو بعيد، ويقولون إن الزواج المبكر ممارسة تطبق في مناطق أخرى، ريفية أكثر. ويقول رجل في إربيل: «بصراحة، هذا الرجل الذي يزوّج ابنته وهي لا تزال في التاسعة من عمرها يحاول التخلّص منها.» ويضيف آخر: «أو يبحث عن المال.. فالزواج القبلي هدفه المال.» ويقول رجل مقيم في نينوى: «يتزوّج البعض في التاسعة. وذلك يحدث عادةً في القرى الصغرى حيث يخاف الناس المجتمع.» ويجيب مشارك آخر: «أنا من القرية، إن لم تبلغ الفتاة، لا يتزوجها أحد، ولكن هؤلاء الأشخاص موجودون ويزوّجون بناتهم في سن مبكرة.» ويرأي امرأة في إربيل: «هذا القانون وضعته النساء الشيعة حيث أنّ من حق الفتاة أن تتزوج عندما تبلغ التاسعة من العمر. هذا ليس حقاً، هذه جريمة ويجب ألا تكون موجودة. أنا أعارض هذا القانون تماماً.»

كثيرات اغتيال عارضة الأزياء العراقية تارا فارس في سبتمبر ٢٠١٨ كدليل على الثمن الذي تدفعه المرأة لقاء اختيارها العيش بعكس ما تملبه عليها الأعراف الاجتماعية. وتتوقف أخريات عند المخاوف الأمنية التي يتعرّضن لها داخل المنزل، فتقول امرأة من بغداد: «على الرجل أن يقدر المرأة ويحميها ولا يؤذيها أو يضرها، ولكننا لا نرى سوى عكس ذلك.» وذكرت مشاركات أخريات الحاجة لمزيد من الحماية ضدّ العنف الأسري، فتقول سيدة من بغداد: «لا يحمي القانون المرأة لذلك فإنّ الأمن والسلامة مشكلة اليوم.» وتطالب هؤلاء النساء بمزيد من الحماية خارج المنزل وداخله.

القوالب النمطية والوصم. تعاني المرأة أيضاً من وجهات النظر التي تقول إنها عاطفية للغاية أو إنها تفتقر للذكاء، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على إسماع صوتها وإحداث التأثير. فتقول إحدى المشاركات من بغداد: «.. يقول الرجل شيئاً ما فيعتبره الناس مهماً، وعندما تقول المرأة الشيء نفسه، لن يؤخذ كلامها على محمل الجدّ.» وتقول أخرى: «لا يرى المجتمع في كلام المرأة أي قيمة.»

تتفق بعض المشاركات على صحة هذه المعتقدات حول المرأة، وهو ما يدفع بهنّ إلى فرض رقابة ذاتية على أعمالهنّ وطموحاتهنّ. فتقول امرأة من كركوك: «أعتقد أنّ على الفتيات أن يلمن على قدرهنّ [أحلام صغيرة]. يفترض بالمرأة أن تعرف حدود المجتمع وحدود أهلها كي لا تصاب بصدمة. يجب أن يعيش كل شخص على مستواه.»

يعتقد عدد كبير من المشاركين أيضاً أنه لا يجدر بالمرأة أن تسافر أينما تريد وكلما رغبت في ذلك، ما يشعر المرأة أنها «عالقة في المنزل» ويعيق من قدرتها على التعلم أو الحصول على وظيفة. أما مقاومتهم لحرية التنقل فلا تنبع من الرغبة في قمع النساء فقط بل في رغبتهم في حماية المرأة من اللذّي خارج المنزل. تقول امرأة من الأنبار: «لا يمكن للمرأة أن تحمي نفسها. إذا أصابها مكروه أثناء السفر، لن تتمكن من الدفاع عن نفسها، فالمرأة ضعيفة بطبيعتها.»

الزواج المبكر والتحكّم بقرار اختيار الزوج. لا تعتبر نسبة الوعي مرتفعةً وسط المشاركين حيال مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري، الذي يسمح للرجال بالزواج من فتاة في سنّ التاسعة، ولكن بين معظم المجموعات مشارك أو اثنان إقما سمعا بالمشروع بشكل عام أو يعلمان أنه يتعلّق بالزواج المبكر. يقول رجل من الأنبار: «لقد سمعت عنه، ولكن لا تتوافر لديّ أي معلومات بشأنه أو حوله. شاهدناه على التلفزيون. ولكن لا معلومات لديّ بشأنه.» في حين يقول آخر: «بصراحة، لا أعرف تفاصيل. أعرف فقط أنه مشروع قانون للأحوال الشخصية سيقدّم إلى

«أعتقد أنه من الصعب أن تكوني امرأة في هذه البلاد؛ يقاتلك المجتمع حتى وإن كانت أسرتك في صفك. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك مقتل تارا فارس، عارضة الأزياء التي قتلت في بغداد لأنّ المجتمع لم يتقبلها. قد تكون أسرتها أعطتها الحرية التي تريدها لمزاولة هذا العمل، ومع ذلك قتلت لأنّ عملها لم يعجب المجتمع. هكذا تعيش المرأة في العراق. ليس من السهل أن نكون نساء هنا، حتى النجمات وكبار الشخصيات. علينا أن نواجه المجتمع الذي هو ضدنا دائماً.»

- امرأة من الأنبار

النضال من أجل تحقيق الاستقلالية من الناحية الاقتصادية

رغم المزيد من الانفتاح الذي يلحظه الكثير من المشاركين حيال عمل المرأة خارج منزلها، يرى عدد كبير منهم أيضاً أنّ تعزيز موقع المرأة بين القوى العاملة لا يزال صعب المنال. سواء كان ذلك نتيجة لتوقعات المجتمع، أو الأهل، أو الزوج، أو نتيجة القلق الشخصي، لا تزال النساء ينسب كبيرة يشعرون بالتهنّ غير قادرات أو ممنوعات من البحث عن وظائف. تقول امرأة من نينوى: «كنت أعمل على خياطة الملابس للنساء ولكن زوجي لم يرق له أنني كنت أقوم بالخياطة كمهنة بسبب المجتمع والنظرة إلى مهن من هذا النوع». وتقول امرأة من صلاح الدين: «مع الأسف، إنّ مجتمعنا مجتمع شرقي تنتقد فيه المرأة إذا اختارت العمل وسيلق عليها الناس لأنها تغادر منزلها وتعمل عوض البقاء فيه. ومن الأشخاص من يمنع زوجته من العمل».

وإزاء الإمكانات المتدنية في السفر، لا تعاني المرأة من افتقارها للاستقلالية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل تكون شبكات معارفها وخبراتها أقلّ، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على إقامة علاقات عمل محتملة، أو إطلاق شركتها الخاصة، أو توسيع قاعدة معارفها. ويقول رجل في بغداد: «لدى الرجال أفكار أكثر مقارنةً بالنساء، ولدى الرجال حرية مغادرة المنزل ساعة يريدون. لدى النساء أفكار حتماً ويرغبين في القيام بأمور عدة ولكنهنّ لا يخرجن من المنزل».

أيّاً يكن، ثمة حس متنام وسط المشاركين مفاده أنّه أصبح للنساء موقع راسخ أكثر ضمن القوى العاملة وأنّ دورهنّ سيستمرّ في التقدّم. وذكر المشاركون والمشاركات كيف أنّ المرأة أصبحت تعمل في الأسواق وفي المراكز الأخرى المرتبطة بالبيع بالتجزئة وفي مراكز نخوية أكثر كمدريسة وأستاذة جامعية وطبيبة، ومهندسة، وأصبحت تتبوأ المناصب في المكاتب السياسية المرموقة ومراكز التفتيش التابعة للشرطة وحتى في الجيش. ولاحظ آخرون ازدياد عدد الطالبات مقارنةً بالطلاب وحالهنّ حال الرجال، تعاني الطالبات من الصعوبة في إيجاد عمل.

ويشعر كثير أنّ بمقدور المرأة أن تقوم بأي عمل، حالها حال الرجل. ويعتقد البعض أيضاً أنّ النساء أفضل من الرجال في العديد من المهن، بما في ذلك لأنّ المرأة قادرة على إظهار تعاطفها أو إبداء أخلاق أفضل في العمل. ويشعر آخرون أنّ المرأة أكثر صدقاً وأقلّ ميلاً للخيانة. كما يقول عدد كبير من المشاركين أيضاً أنّ النساء أقوى من الرجال أو أنّ بمقدورهنّ بذل جهد أكبر من الرجل. ومن الأقوال المتكررة أنّ «المرأة أحياناً أفضل من مئة رجل».

ومن المشاركين من أبدى انفتاحاً لزواج الفتاة في سن المراهقة لا سيما إن كان ذلك يعني مساعدتها مادياً أو إبقائها بعيداً عن النشاطات التي تجلب العار. وتحدث البعض عن أنّ التكنولوجيا تؤدي ببعض العائلات إلى فقدان سيطرتها على تفاعل الفتاة مع الآخرين، وأنّ هذا السلوك عبر الإنترنت يشكّل تهديداً يطال سمعة العائلة، في حين أنّ تزويج الفتاة في سن مبكرة يقلّص من هذا العبء على الأسرة. يقول رجل من الأنبار: «فلتتزوج عندما تبلغ الثانية عشرة على الأقل». وتقول امرأة في نينوى أنه من المقبول تزويج الفتيات «عند بلوغهنّ الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، لا التاسعة. بعد الإنترنت أعتقد أنّ الفتاة إذا تزوّجت في سنّ مبكرة فذلك أفضل.. أعتقد أنّ الفتاة إذا كانت راغبة بالذهاب إلى المدرسة، لا ينبغي تزويجها ولكن إن كانت في المنزل تقضي وقتها تتصفح الإنترنت وتستمتع للموسيقى، ينبغي تزويجها». وتقول امرأة أخرى: «إن لم تكن قادراً على مراقبة ابنتك ومساعدتها على فهم الحياة، ينبغي أن تزوّجها. ولكن، إذا كانت ابنتك في المنزل يمكنك مراقبتها ولكن إن كانت متزوّجة لن يقوم زوجها بذلك، وستقدم على أمور لا يجدر بها القيام بها. تحتاج الفتيات لإشراف الأهل».

توافق نسبة دون النصف من المشاركين على ضرورة أن تتمتع المرأة بحرية اختيار الزوج

الذي تريده. وتعتقد المشاركات بنسبة كبيرة منهنّ أنّ الوالدين قادران على اتخاذ قرارات أفضل في ما يتعلّق باختيار الزوج. تقول امرأة في كركوك: « يعلم أهلنا كيف هو المجتمع.. لأنني عندما لا أنصاع لهم وأخرج أدرك أنهم كانوا على حق ولديهم حق لأنهم يعلمون أكثر منا».

مع ذلك، يؤكّد الآخرون على أنّ الحريات المتزايدة التي تترافق مع انتشار الإنترنت لا تبرّر القبول بالزواج المبكر. تقول امرأة في نينوى: «لم نعد نعيش في زمن النبي. في ذلك الزمان كانوا ينضبون في سن مبكرة ولكن ليس بعد الآن. هذه الإنترنت التي تتحدّث عنها... ولكن تزويجها في التاسعة يعني قتلها؛ فلنفترض أنها في العشرين من عمرها ولديها أربعة أولاد. ستبقى راغبة في عيش سنوات المراهقة حتى وإن كانت متزوّجة ستكون تلك كارثة لو كان لديها أولاد».

«الأمر أشبه بتسوية – إذا كانت هناك خلافات بين قبيلتين، وقتل أحد أفراد القبيلة شخصاً من القبيلة الأخرى، تأخذ أسرة القتل الفتاة الصغيرة التي تبلغ الثامنة أو التاسعة من أسرة القاتل. حدث ذلك مرة في البصرة، رُوّجت ابنة الثامنة من رجل طاعن في السن».

- رجل في إربيل

أحد الأشخاص المشرّدين داخلياً من الأنبار يشاركنا برواية عن جهود زوجته للترشح للانتخابات.

«في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩، أدليت بصوتي لصالح زوجتي. رشّحها مديرها بصراحة. كانوا يريدون امرأة فرشحوها وعندما جاءت وأخبرتني لم أجد مشكلة في ذلك. لذلك، أقسم بالله أنه في هيت [الحي] أو في أي مكان آخر، حصلت على العديد من الأصوات، وفي الأنبار، فازت بعدد كبير من الأصوات، ولكن في مجتمعنا المحلي ومن حولنا لم تحقق الكثير.

فسألت [مجتمعي المحلي] ما السبب؟ قالوا كيف بمقدورك أن تسمح لزوجتك بأن تصبح عضواً في المجلس؟ سألت ما الخطب في ذلك؟ أخبروني. لا مشكلة في وصولها إلى مناصب عالية. لربما حظيت بمستوى بسيط من التعليم، لذلك أشكر ربي أنّ لدي زوجة مثقفة ومتعلمة. إذا لم لا تسمحون لها باستكمال الطريق؟ فقالوا إذا فازت في الانتخابات وأصبحت عضواً في المجلس، يفترض بي أن أرحل.

وكان عليّ إذاً أن أجبرها على الانسحاب من الانتخابات. أقسم بالله (...) كانت لتفوز بأحد مقاعد المجلس. ولكنني أجبرت في نهاية المطاف على جعلها تنسحب. إذاً تماماً كما قال زملائي، هذا ما هو عليه مجتمعنا. ينظرون إلى المرأة بطريقة كما لو كانت... لا أعلم كيف أقولها... لا أريد أن أصفها بكلمة محرّمة في الدين.»

المرأة في السياسة تواجه تحديات مماثلة لتلك التي يفرضها المجتمع

إنّ الصدام الدائر بين وجهات النظر التقليدية والمطالبة بمزيد من الحقوق للمرأة يتجاوز نطاق الأسرة والعمل ليطال انخراط المرأة في الحياة السياسية سواء كمشاركة في النظام الديمقراطي أو كمسؤولة منتخبة. أولاً وبدايةً، ما يجمع بين معظم هؤلاء المشاركين هو هذا الشعور بالذراء حيال القادة السياسيين، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي. إذ يرى معظم المشاركين أنّ السياسيين غير فعالين، ولا يعتبرون أنّ التصويت سيؤثر على من يصل إلى السلطة. نتيجةً لذلك، لا يصوت العديد من بينهم، والنسبة هي الأكبر بين النساء، أو لا يهتمون كثيراً بالسياسة في الأصل. تقول امرأة في كركوك: «إذا وصل حاكم مسالم لا ينتمي لأي حزب

غالباً ما يتسبب الدور المتغير للمرأة ضمن القوى العاملة بحساسيات بين الجنسين، فيلحظ البعض أنّ أرباب العمل يفضلون النساء على الرجال، ما يعني أنّ النساء يحصلن على وظائف كانت في السابق من نصيب الرجال، سواء نتيجة نوعية العمل، أو سلّم الأجور المختلف، أو لأنّ أرباب العمل يفضلون العمل مع النساء لأسبابٍ شنيعة أخرى. تقول امرأة في إربيل: «إنّ مظهر الموظفة من شأنه إحداث فرق كبير. لهذا السبب، وتوظف الشركات الكبرى كشرركات السيارات والخطوط الجوية فتياتٍ جميلات يعرضن السيارات أو ضمن طاقمها. كلّها خدع في عالم الأعمال من أجل جذب الناس. فالفتيات اللطيفات والجميلات يجذبن المزيد من العملاء، وتحقق الشركات بالتالي المزيد من الأرباح.»

ويقول المشاركون إنّه، بالنسبة إلى بعض العائلات يعني ذلك أنّ الزوجة تتوظف في حين يبقى الرجل في البيت غير قادر على إيجاد وظيفة. وتقول امرأة في الأنبار: «تقدّمت المرأة في حياتها، أمسكت بزمام السيطرة. أما الرجل، من جهته، فبات خائفاً. هو خائف حتى من الذهاب إلى العمل.»

كما أنّ التغييرات في تركيبة القوى العاملة تعدّل في النظرة إلى المرأة داخل المنزل. فيشعر البعض أنّ توظيف المرأة بشكلٍ متزايد يمنحها مزيداً من السلطة في المنزل لاتخاذ القرارات بشأن عمليات الشراء، لا سيما عندما تكون المرأة هي الوحيدة التي تعمل بين الوالدين. يقول رجل من صلاح الدين: «في الأسر العراقية، أصبحنا نتناقش في الأمور مع زوجاتنا وهو أمر جديد بالنسبة إلينا. في الماضي، كانت كلّ الأمور تتمحور حول الرجل فقط.»

وإنّ عدم قدرة المرأة على التمتع بالاستقلالية من الناحية الاقتصادية هو ما يعيق قدرتها على التمتع بمزيد من الاستقلالية وبحقوق أكثر، لا سيما أنّ على عاتق المرأة أيضاً عبء تربية الأطفال. من دون الاستقلالية من الناحية الاقتصادية، تجد نساء كثيرات أنفسهنّ عالقن في الزواج. وتقول امرأة من كركوك: «إذا اعترضت [الزواج] مشاكل، على المرأة أن تجد لها حلاً. فالمسؤولية تقع على عاتقها... أياً يكن الموضوع، لا يمكنها أن تبدأ بإثارة المشاكل، لأنها ستندم إن حصل أمر ما وانفصلت عن زوجها. لذلك كلّ تحدّ تواجهه يجب أن تتغلّب عليه بنفسها.»

ولكن من التراء المشتركة بين المجموعات الإحساس بأن الرجال والنساء على حدّ سواء يناضلون من أجل إيجاد عمل. حتى أنّ الموظفين من أصحاب الشهادات يكافحون من أجل إيجاد وظائف، والكثير من بينهم عاطل عن العمل. ويرون أنّ الحصول على وظيفة يتوقف ليس على المؤهلات بقدر ما يتوقف على المعارف أو على الاستعداد لدفع الرشاوى أو إعادة تسديد جزء من رواتبهم.

مثلاً، لا ينظرون إليك في عينيك. هل تتخيل إذا ما حدث لو أصبحت المرأة وزيرة؟»

ويبدو أنّ توجيه اللوم للمرأة وإلحاق العار بها يهيمنان على السياسة بقدر ما يسودان في المجتمع العراقي. يلاحظ العديد من المشاركين من الجنسين أنه بالنسبة إلى النساء في السياسة، هامش الخطأ محدود جداً فيما يتمتع الرجل بالحرية وإمكانية ارتكاب الأخطاء أو أداء مهامه بصورة سيئة في منصبه، وهذه الحرية في ارتكاب الأخطاء ممنوعة على المرأة ما يستعيد فكرة أنّ المرأة تقف دوماً في مواجهة الخوف من العار. وتقول امرأة في كركوك: «إنّ أبسط الأخطاء التي ترتكبها المرأة تقابل بالتسديد في حين لا يمانع [المجتمع السياسي] ارتكاب الرجل للأخطاء. لا ينطبق الأمر ذاته على النساء.»

كما يعتقد المشاركون أنّ الرجال غير مستعدين تماماً لرؤية النساء يصلن إلى مناصب قيادية، فيلاحظ البعض أنّ الرجال سيقدمون على تدمير مساعي المرأة وتهديدها ومضايقتها حرصاً على عدم نجاحها في دورها القيادي. نتيجة لذلك، يمكن أن يتصور العديد من المشاركين إمكانية اضطلاع المرأة بأدوار سياسية هامة ولكن إلى حدّ معين، فيتوقفون في غالب الأحيان عند فكرة ما إذا كان يجدر بالمرأة أن تصبح وزيرة أو رئيسة وزراء، أو حتى خارج إطار السياسة ما إذا كان يجدر بها أن تتولى إدارة مدرسة أو مستشفى. في نيوى، تقول إحدى النساء: «ليس من السهل اعتناق السياسة، لأننا عاطفيات ولا يمكننا التحكم بعاطفتنا، وعملية صنع القرار صعبة على المرأة.»

كما للنساء رأي مماثل بين المشاركين بأنّه لا يجدر بالمرأة دخول المعترك السياسي فتؤكد مشاركة من نيوى: «تحتدم المنافسة دوماً بين النساء. لا تريد المرأة أن تتفوّق عليها امرأة أخرى»، وتعلّق أخرى من كركوك: «قلت إنني أحب السياسة وأحب مشاهدة الأخبار السياسية، ولكنني لا أتورّط في الحياة السياسية كعمل لئّن فيه مخاطرة. في هذا المجال، سيبيدي المئات استعداداً للإطاحة بي.»

كما يلاحظ العديد من المشاركين أيضاً أنّ المرأة تواجه الكثير من المخاطر الأمنية إذا اختارت العمل في السياسة. ويعلمون بحالات وقعت فيها القائدات السياسيات ضحية أعمال اغتيال، وابتزاز وتهديد، الأمر الذي يدفع بالعديد من المشاركين بالربط بين فكرة الترشح للمناصب العامة والتعرض للمخاطر الأمنية. يقول رجل من الأنبار: «من المعروف أنّ معظم السياسيين يتعرّضون للتهديد، والوضع غير مستقرّ. إذا كانت الحكومة لاثقةً والوضع مستقرّ، يمكن للمرأة الاستمرار في مسارها [السياسي] ولكن في الوقت الراهن، طريق السياسة محفوف بالمخاطر.» وعن تعرّض المرأة للمشاكل إذا ما خاضت غمار العمل السياسي، تعلّق مشاركة من صلاح الدين

سياسي، فسوف تقوم [الأحزاب السياسية] بإجباره على الالتحاق بها، أو رشوته؛ بكلّ الوسائل المتاحة، ستمنعه من العمل لصالح الناس [لكي] يبدأ بالعمل من أجل الأحزاب.»

يرى المشاركون أنّ مواقف النساء المنتخبات لا علاقة لها بالنوع الاجتماعي بل أنّ وجهات النظر تحددها الحزب السياسي الذي تنتمي إليه المسؤولة المنتخبة. لم تثبت القائدات السياسيات لهؤلاء المشاركين أنّهنّ مختلفات عن زملائهنّ الرجال. بل ينظر إليهنّ عموماً على أنّهن يشغلن مناصب رمزية لا تتمتع بالكثير من السلطة ولا «تسمع أصواتهنّ» ولا يحققن أي إنجازات لتعزيز مكانتهنّ. وتقول امرأة من كركوك: «لم يقمن [النساء الأعضاء في البرلمان] بأي شيء.» ويضيف رجل من إربيل: «...النساء في البرلمان لسن ناجحات.»

وقد تحدّث عدد قليل من المشاركين عن قائدات نساء يمكنهنّ أداء دور محتمل كقوة لهؤلاء النساء كالنائب حنان الفتلاوي أو وزيرة الصحة السابقة عديلة حمّود. واتفقوا على أنّ هناك نساء قويات

على الساحة السياسية ولكن لا صوت لهن. يقول رجل في صلاح الدين: «النساء يكافحن، يقاتلن من أجل المنزل وفي ساحة المعركة وفقدن الكثير من الأرواح. يقاتلن في البرلمان وحتى في ساحة المعركة يقاتلن. ولكن لسوء الحظ، لا أحد يصغي إليهنّ ويدعمهنّ. يجب على الحكومة، أو على الأقل المحافظ، تقديم الدعم لهنّ. يجب أن تحصل المرأة على المزيد من الدعم.»

تواجه النساء في السياسة العديد من التحديات نفسها التي تواجهها المرأة في المجتمع العراقي ككلّ. ويعتقد الكثير من المشاركين رجالاً ونساء أنّ المرأة تتخذ القرارات بطريقة مختلفة، تبنى بشكل أساسي على العاطفة، الأمر الذي يجعل منها قائدة ذات قدرة أقلّ مقارنةً بالرجل. ويقول آخرون إنّ النساء يتسمن بالضعف والتردد إلى حدّ لا يليق بالمناصب السياسية. فيعلّق رجل من بغداد: «أنا أعارض شغل المرأة للمناصب السياسية، والسبب أنها عاطفية وسريعة التأثير ولاحظت ذلك مع مديرات المدارس

«قبل ثلاث سنوات مضت، كان النساء يعانين من قدر أكبر من التهميش، ولكن الحكم اليوم ديمقراطي وأصبح بإمكان المرأة الوصول إلى مناصب عليا، وقد شغلت مقاعد في البرلمان لتمثيل شريحة من المجتمع، أو للدفاع عن حقوق المرأة. بطبيعة الحال، لا شك أنّ هؤلاء السيّدات ناضلن كما نناضل نحن اليوم، وأعتقد أن النظرة حيال المرأة قد تبدلت لأنها عملت بجدّ ووصلت إلى الأعلى، إلى مجالس المحافظات والبرلمان. برأيي، تبدلت النظرة إلى المرأة والمجتمع اليوم أكثر انفتاحاً حيالها.»

- امرأة في صلاح الدين

رجل من صلاح الدين: «يلقن [النساء] معاملة أفضل من الرجال. فإذا مثلت امرأة أمام القاضي، يصغي إليها. ويصدق كلامها دوماً، أما الرجل فقد يُصدّق كلامه واحتمال ألا يصدقوا ما يقوله.»

حتى وإن كانت المرأة تحظى بمعاملة تفضيلية أو تقابل بقدر أكبر من المصادقية في بعض الحالات، يلحظ العديد من المشاركين مستوى التحرش الذي يقع ضمن النظام القضائي والمؤسسات الإدارية الحكومية. فتقول امرأة من كركوك: «إذا كانت مشكلتها سريعة

وبسيطة، سيحاول [رجل الشرطة] مساعدتها ولكن إن كانت قضيتها صعبة أو كانت على نزاع مع شخص آخر، سيحاول استغلالها جنسياً، يحدث ذلك بمعدّل عادي.» ويلمّح أحد المشاركين من الأنبار إلى موضوع الاستغلال الجنسي عندما يتحدث عن النساء اللواتي يقصدن مراكز الشرطة، فيقول: «يساوم [رجال الشرطة] النساء للحصول منهجاً على أشياء أخرى هناك.»

«إذا جاءت امرأة ترتدي العباية، يطلب منها [رجال الشرطة] تقديم شكواها أو أي شيء قدمت لأجله بقليل من الاهتمام، ولكن إذا أتت المرأة متبرجة وقد صقفت شعرها وارتدت ملابس جميلة، فسيعطونها كامل اهتمامهم، وترى الضابط يرافقها بنفسه ليساعدها. ولكنه لا يفعل ذلك إذا كانت مرتدية العباية وجاءت تتقدم بطلب طلاق ضد زوجها وطفلها بين ذراعيها.»

- امرأة في بغداد

وتتجاوز روايات التحرش الجنسي نطاق مراكز الشرطة، فتتحدث النساء عن روايات مشابهة تدور في حواجز الشرطة، وإدارات الدولة كما في مكاتب جوازات السفر، وفي مكان العمل. وتميل المشاركات إلى التوافق في ما بينهنّ على أنّ هذه الروايات أمور تحدث «باستمرار» ومن «الممارسات الاعتيادية.»

ولا يحول الخوف من التحرش وحده دون ذهاب المرأة بمفردها إلى مركز الشرطة أو المحكمة، بل إنّ ثقافة العار تفرض نفسها من جديد. فيقول رجل من صلاح الدين: «ليس مقبولاً في المجتمع [أن تقصد المرأة السلطات بمفردها]. إذا كانت امرأة، سيتكلم الناس.» ويضيف آخر من الأنبار: «لا يتقبّل المجتمع رؤية المرأة تدخل مركزاً للشرطة أو تقصد المحكمة [بمفردها].» في حالات عدة، تراها مضطرةً لأن يرافقها زوجها أو شقيقها أو والدها إلى مركز الشرطة، الأمر الذي من شأنه أن يشكّل عائقاً أمام إبلاغها عن جرائم معينة تكون شخصيةً بطبيعتها.

بعيداً عن المحاكم ومراكز الشرطة، يسود الاعتقاد في أوساط المجموعات المشاركة أنّ القوانين عموماً لا تميّز ضدّ المرأة، في ما عدا تلك المتعلقة منها بقضايا الزواج - من تزوج المرأة، وعقاب الزنا، وقضايا الميراث. وهنا تتلاشى الحدود بين القوانين

بقولها: «تتعرّض النساء للضغوط، وربما للابتزاز والتهديد، لذلك تراها تخاف على حياتها وأسررتها...»

ولكن ليس التشاؤم هو الوحيد الطاعني على مشاعر المشاركين والمشاركات، فمنهم من يقول إنه سيصوّت حتماً للمرأة إن توقّرت فيها المؤهلات، وأكد غيرهم أنهم سبق وصوتوا لنساء. ويقول البعض إنهم سيقدمون الدعم الكامل للنساء ضمن عائلاتهم إذا ما ترشحن للانتخابات، وقاموا بذلك في السابق فعلاً. ويقرّ عدد قليل من المشاركين أنّ النظام الديمقراطي هو الذي يتيح للمرأة مزيداً من الفرص للوصول إلى مراكز القيادة.

وبرأي مشاركين آخرين، تتحلّى المرأة بصفات تجعلها في الواقع قائدةً أفضل من الرجل. فيذكر البعض أنّ النساء قادرات على فهم متطلبات الأسر ويتعاطفن بشكل أكبر مع العراقيين. وذكر آخرون دور المرأة كمسؤولة عن ميزانية الأسرة ويعتقدون أنّ ذلك من شأنه أن يساعد العراقيين في معالجة الموازنة الحكومية وتوزيع الموارد بشكل أفضل. ويعتقد آخرون أنّ المرأة أكثر صدقاً وفي الوقت نفسه أقلّ طموحاً من الرجل الأمر الذي يجعل منها أقلّ عرضةً للفساد. تقول مشاركة من الأنبار: «إذا سمحوا لها بالوصول إلى هذا المركز [عضو في البرلمان]، ستحسن صنيعاً. فهي قادرة على القيام بالأمر، وتحقيق مطالب الشعب أفضل من الرجل لأنها حنونة تجاه بلدها وناسها، أكثر من الرجل.»

معوّقات التعامل مع القضاء والمؤسسات الحكومية

يشكّل النظام القضائي في العراق ميداناً آخر يظهر فيه التباين بين الجنسين الذي تعانيه البلاد. بصورة عامة، تبدو ثقة المشاركين في النظام ضئيلة. تقول إحدى المشاركات من كركوك: «ليس من عدالة لا التّن ولا في السابق». ويقول مشارك من بغداد: «ليس هناك من نظام عدالة في المجتمع ولا حتى للرجال، والأمر أصعب على النساء.»

وتفاوتت آراء المشاركين حيال طريقة التعامل مع الرجال والنساء ضمن النظام القضائي، إذ يعتقد البعض أنّ المرأة تحظى بمعاملة أفضل ضمن نظام العدالة على نطاق أوسع، الذي يشمل المحاكم ومراكز الشرطة. وقد ساد هذا الاعتقاد بشكل خاص في أوساط المشاركين من إربيل. فقد أكدت إحدى المشاركات من إربيل: «أعتقد أنّ المرأة تلقى معاملة أفضل من الرجل واحتراماً أكبر. فإذا تعرّضت لحادث سير وكانت هي التي تقود السيارة، لن يتم توقيفها في حين يلقي القبض على الرجل إذا تعرّض للموقف نفسه.» وقالت أخرى من إربيل: «تعتبر أجهزة الشرطة والمحاكم أكثر ليونة في تعاملها مع المرأة.» وقال

تؤمن الكثير من الخدمات أصلاً. ويعتقد معظمهم أنّ الخدمات الحكومية يجب أن تتخطى الخدمات الأساسية والمساعدة الاجتماعية لتتطال الوظائف الحكومية. وعلى وجه التحديد، في ما يتعلق بفرص العمل، يعتقد المشاركون أنّ الوظائف الحكومية تكون من نصيب الرجال لأن العائلات تفضل أن يعمل الرجل. ويشرح أحد المشاركين من الأنبار السبب وراء ذلك، فيقول: «فلننظر أن الحكومة تقدّم خدمات من قبيل فرص العمل ولننظر أنّ هناك رب أسرة لديه ابن وابنة في سن التوظيف، من سيرسل بينهما إلى مقابلة العمل برأيكم؟ سيرسل ابنه طبعاً.»

أما مستويات الثقة في الحكومة وفي الخدمات التي تتيحها فمتدنية عموماً، ولكن يقول البعض إنهم يثقون بنظام التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وتميل المشاركات إلى اعتبار أنّ المؤسسات الحكومية لا تمثلهن بل يتطلعن إلى المنظمات الخاصة وغير الحكومية كهيئات تساعد النساء، فتوفّر لهنّ التعليم وقروض الأعمال. تقدّر المشاركات إجمالاً المنظمات غير الحكومية ويبدن اهتماماً للعمل فيها فهي توزع المساعدات، وتقدم المساعدة للأرامل وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان. ولكن معظمهنّ وليس جميعهنّ يؤكدن أنّ عائلتهنّ نادراً ما تعارض العمل لصالح المنظمات غير الحكومية في حين لا يعلم البعض الآخر الكثير عن تلك المنظمات.

ومن تداعيات قلة الثقة في المؤسسات المولجة تقديم الخدمات والنظام القضائي هو التعويل على المجموعات المدنية والحس بالانتماء إلى جماعة واحدة. فيقول المشاركون من الجنسين أنهم يعولون على أنفسهم أو قبائلهم بتقديم المساعدة وإعادة بناء مجتمعاتهم وحمايتهم. فعلى حدّ تعبير أحد المشاركين من إربيل: «إذا رأيت رجلاً غريباً - والجبانية مدينة صغيرة - نعلم على الفور إنه غريب، ونبلغ عنه. نعرف أرقام هاتف الاستخبارات والشرطة فننتصل ويتحدّثون عنه. الأمر إذاً يقوم على الالتحام المجتمعي. تقول امرأة في إربيل: «لسنا مضطرين لطلب المساعدة من الجيران، فهم يبادرون إلى ذلك من تلقاء أنفسهم.»

دور المرأة في مكافحة التطرّف داخل المنزل وخارجه

بدأت آراء المشاركين متباينة في ما يتعلق بدور المرأة في الحكم، والسياسة، وقطاع الأعمال والمجتمع، ولكن بدأت وجهات نظرهم متنسقة أكثر في ما يتعلق بالدور المفترض للمرأة في مكافحة الحركات المتمرّدة والإرهابية في العراق؛ وذلك عن طريق توعية أولادهم حيال مخاطر إيديولوجية التطرّف أو الالتحاق بمنظمات متطرّفة. ويقرّ المشاركون

التشريعية والتعاليم الدينية، فعلى حدّ قول إحدى المشاركات من الأنبار لدى مناقشة مبدأ التمييز: «[لا ينبع] من القانون بل من الدين.»

ورغم أنّ ثلاثة مشاركين من أربعة يعتقدون أنّه ينبغي السماح للمرأة بأن تتزوج من تشاء، يلحظ المشاركون الفوارق بين ما يسمح للمرأة القيام به مقارنةً بالرجل في كافة الشؤون المتعلقة بالزواج. تقول مشاركة من إربيل: «يسمح للرجال المسلمين بالزواج من امرأة من ديانة مختلفة، ولكن لا يسمح للمسلمة إله بالزواج من مسلم وإلا لن يعقد قرانها.» وفي ما يتعلّق بالزنا، تقول امرأة من كركوك: «لاحظت أنّ عقاب الزنا للمرأة أقسى بكثير من عقاب الرجل. يحكم عليها بسنوات أطول في السجن، في حين يحكم على الرجال عادةً بالحبس مدة ستة أشهر تقريباً.»

ويلحظ المشاركون أيضاً مجالاً يصبّ فيها القانون لمصلحة المرأة، فعندما يتوقّى الرجل مثلاً، يعود معاشه التقاعدي لزوجته ولكن الأمر نفسه لا ينطبق عند وفاة الزوجة. تقول إحدى المشاركات من نينوى: «يقول القانون إذا توفي الرجل، يعود معاشه لزوجته، ولكن إذا توفيت الزوجة، لا يحصل على المال بل يعود لأولادها إذا كانوا دون الثامنة عشرة.» ولكن النقاش الأكثر احتداماً يدور حول الميراث والتعاليم الدينية التي تقول بحصول الرجل على الثلثين مقابل ثلث الميراث للمرأة. ورغم أنّ المشاركات يتاملن الحصول على حقوق ميراث متساوية مع الرجل، يلحظ معظم المشاركات أنّها «مشيئة الله» أن يحصل الرجل على حصة أكبر من الميراث. ويقول مشارك

«أعتقد أنّ النساء يؤدين دوراً فاعلاً [في توقيف تنظيم مثل داعش] فهذا التنظيم ليس مجرد تنظيم سياسي بل إنه يقوم على إيديولوجية نحتاج إلى مقاومتها وذلك يبدأ في المنزل. لاحظت أنّ الناس بدأوا يفكرون بطريقة لا بد من التخلّص منها ضمن العائلات وبين الأولاد. يجدر بنا تعليم أولادنا أننا موحدون والأهم يجب أن نتناقش في الأمور مع الآخرين لا أن نكرههم فحسب. أعلم أنّ هناك الكثير من العائلات المنقسمة، منها مع داعش ومنها ضدّه. يحتاج الناس لأن يفتحوا قلوبهم تجاه أقرانهم والتناقش معهم في مسائل معينة... يتجادل الناس في أفه الأمور ولا يصغون لآراء الآخرين. يجب أن نصغي لبعضنا البعض.»

- امرأة في نينوى

من الأنبار: «للمرأة حق في الميراث ولكن ليس بالتساوي مع الرجل لأن الدين ينصّ على ذلك.» وتعلّق امرأة من المنطقة نفسها: «لن نخالف نصّ القرآن وهذا وارد في القرآن.»

وفي ما يتجاوز النظام القضائي، لا يرى المشاركون فرقاً في الخدمات التي تقدّمها الحكومة ما بين رجال ونساء، بل هم يتفقون عموماً على أنّ الحكومة لا

نينوى: «أعرف أنّ هناك منظمات تساعد النساء، لديها دورات للتعليم العام وتلقين المهارات. هذه الدورات متوافرة فقط في هذه المنظمات ولا توّقرها الدولة. تتيح بعض الخدمات من إدارات العمل والخدمات العامة المساعدة في تقديم هذا النوع من الخدمات إلى النساء. فيقدّمون القروض الصغرى للنساء لنتمكن من افتتاح شركات أعمال وأمور من هذا القبيل.»

«[التحقت بالمنظمة] لكونها منظمة إنسانية... لأنه لا يمكن للمرأة دوماً حمل السلاح والقتال ولكن بإمكاننا مساعدة المشردين داخلياً والعائلات المحتاجة. فكانت نسوة كثيرات يأتين من الساعة التاسعة ويقيّن حتى الظهر أو الواحدة ويمضين وقتاً معنا ليشعرن بالارتياح ويتحدّثن عن معاناتهنّ بالإضافة إلى الفائدة التي يستقينها من الحصول على الغذاء وعلى القماش للخياطة.»

- امرأة في صلاح الدين

ويقيم بعض المشاركين رابطاً بين الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في مكافحة التطرّف بما أن المنظمات تقدّم الخدمات التي كان تنظيم داعش يقدّمها. ويلحظ آخرون أن المجتمع المدني يلعب دوراً فاعلاً في جهود إعادة الإعمار في المناطق المتحرّرة. وتقول إحدى المشاركات في نينوى: «ربما تقوم [منظمات المجتمع المدني] بتلقين الناس كيفية إعادة الإعمار. إذا جلت بنظرك على الضفة اليمين [الموصل] تراها مشرذمة بسبب الحرب. هُدم منزلي وتدمرت سيارتي والدخل الوحيد اليوم هو دخل زوجي. أنا متأكّدة من أنني سأقدم المساعدة إذا ما التحقت بإحدى المنظمات.»

مع أنّ النظرة إلى منظمات المجتمع المدني إيجابية إجمالاً، تلحظ بعض المشاركات أنّ القيود هي نفسها سواء اخترن العمل في منظمة مجتمع مدني أو في أي وظيفة أخرى. فتقول إحدى المشاركات في بغداد: «والداي لا يسمحان لي، ولكنّي أتمنّى لو أستطيع.» وتقول امرأة في إربيل: «لا أعتقد أنّ والدي سيقبل بذلك. هو رجل مسنّ وغير متعلّم وليس لديه أدنى فكرة عن طبيعة هذه المنظمات.» وشرحت مشاركة في الأنبار أنّ موافقة العائلة تتوقف على التركيبة الجندرية للمنظمة: «إذا كانت تضمّ المنظمة النساء فقط، لا أعتقد أنّ [والدي] سيمانع.»

ويقول مشاركون آخرون إنهم غير قادرين على العمل لدى المنظمات لأنها غير مفهومة. فيقول البعض إنّ للمنظمات غير الحكومة سمعة سيّئة لا سيما وأنّ الالتحاق بالمنظمات يربط أحياناً بالمنظمات الإرهابية. تقول إحدى المشاركات من كركوك: «يعرف [أفراد عائلتي] هذه المنظمات ولا يثقون بها.» وتقول أخرى: «إنّ الأفراد الذين انضمّوا إلى داعش كانوا يعتقدون أنهم يلتحقون بمنظمات عادية وأفضى بهم الأمر كجزء من تنظيم إرهابي. نتيجة لذلك، بدأنا نخاف من ذلك [الانضمام إلى المجموعات أو المنظمات].»

بأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في تربية الأطفال، لا سيما بالنظر إلى دورها المجتمعي كالمصدر الرئيسي للرعاية. ويشدّد المشاركون على مبدأ أنّ كلّ شيء يبدأ في المنزل، ومع تفضية الأم لوقت طويل مع أولادها، فهي قادرة على توجيههم على الخط المستقيم وستشعر حتماً إن انحرفوا في الاتجاه الخطأ وتستطيع التدرّج لتصويب مسارهم.

وترى نسبة أقلّ من المشاركين أنّ بوسع المرأة أن تضطلع بدور في الشأن العام في إطار مكافحة التطرّف من قبيل أعمال المدافعة، أو الالتحاق بالعمل السياسي، أو بالقوى الأمنية. إنما يعتقدون أنّ بمقدورها القيام بدور أكثر فعالية وإيجابية في التخفيف من العنف في العراق، لا سيما نظراً إلى ميلها الطبيعي نحو السلم. تقول إحدى المشاركات من إربيل: «المرأة بطبيعتها تبدي رقّة أكبر من الرجل وهي حتماً أقلّ عنفاً. باعتقادي المرأة مؤهلة أكثر لتحقيق السلم في العراق إذا وصلت للسلطة. شهدنا على الحروب والقتل عندما كانت البلاد تحت سيطرة الرجال. أعتقد أنّ النساء يتسمن بقدر أكبر من الدبلوماسية وهنّ أفضل في هذا المجال.»

منظمات المجتمع المدني. تتطلّب الاستفادة من هذه النظرة إلى المرأة مجتمعاً أكثر شمولية تكون فيه المرأة أقلّ انعزالاً بين جدران منزلها. وقد عبّرت مشاركات عديدات عن حاجتهنّ إلى مساحةٍ للتحدث فيها عن تجاربهنّ وشواغلهنّ، ليشعرن بانعزال أقلّ ووعي أكبر لما يجري في المجتمع. ومن شأن منظمات المجتمع المدني أن توّقر هذه المساحة لا سيما إذا كان ينظر إلى الحكومة على أنها أقلّ فعالية. يقول رجل في إربيل: «بما أنّ الحكومة العراقية لا تقوم بشيء يذكر، لا بد من وجود منظمات للمجتمع المدني.»

ولدى المشاركين، لا سيما النساء منهنّ، نظرة إيجابية حيال المجتمع المدني، ويعلمون بالقطاعات العديدة التي تغطّيها هذه المنظمات، بما في ذلك حقوق المرأة؛ والتعليم؛ والصحة؛ ومساعدة كبار السن، والفقراء، والنّيتام؛ وتقديم المساعدة للمشردين داخلياً، ولضحايا العنف الأسري وغيرها. وتقول إحدى المشاركات من كركوك: «ثمة منظمات، أعرفها، تساعد الطلاب مع بدء العام الدراسي؛ يعلّمون الطلاب أموراً صغيرة كتنظيف أسنانهم. يقومون بذلك مع مدارس عدة، أنا نفسي ساعدت في ذلك لأنّ خالتي تعمل معهم. وشعرت بالفرح، والأطفال أنفسهم شعروا بالسعادة؛ فهم يحبون هذه الأمور.»

كما يتوقف عدد كبير من المشاركين أيضاً عند المساعدة التي تقدّمها منظمات المجتمع المدني إلى النساء تحديداً، بما في ذلك عن طريق توفير التعليم ومساعدة النساء على إطلاق شركاتهنّ الخاصة، بالتعاون مع الحكومة. تعلق إحدى المشاركات في

التوصيات

وجيه يوحى بعدم إمكانية تجهيز المزيد من مراكز الشرطة بكاميرات فيديو إلزامية والمعاقبة على سوء الاستخدام. ومن الأفكار الأخرى لتحسين فرص تحقيق العدالة وضع برنامج تدريبي لزيادة نسبة النساء العاملات في مراكز الشرطة أو في الوكالات الحكومية التي تعنى مباشرةً بالناخبين، أو إنشاء صفوف مخصصة للنساء فقط في مراكز الشرطة أو في الوكالات الحكومية.

زيادة الخدمات الحكومية التي تساعد الأمهات المعيلات. يشكّل العدد المتزايد من الأمهات المعيلات اللواتي فقدن أزواجهنّ بسبب الحرب أو الطلاق أحد الشواغل الكبرى لدى المشاركين في ما يتعلّق بموضوع المرأة في العراق. ويلحظ المشاركون النضال الذي تعيشه الأمهات المعيلات والذي لا يتمثل في تربية الأطفال فحسب، بل في توفير الموارد المالية التي تحتاجها الأسرة. يمكن للبرامج الحكومية أن تساعد في استهداف هؤلاء الأمهات المعيلات وتقديم المساعدة القيّمة لهنّ لمساعدتهنّ على تربية الأولاد.

زيادة الوعي بشأن القوانين الأساسية حرصاً على تنفيذها بشكل أفضل. تشعر النساء بالإحباط حيال عملية تطبيق القوانين الأساسية التي يعتبرن أنّها تؤثر عليهنّ أكثر من القوانين نفسها. على سبيل المثال، لا تتصدّى هؤلاء النساء كثيراً للحصّة المتدنية من الميراث، ولكن من الممارسات الشائعة، بحسب رأيهنّ، أنّ هذه الحصّة نفسها لا تعطى لهنّ. يمكن لحكومة جديدة أو لمجلس محافظة جديد منفتح حيال تحسين ظروف المرأة أن يضع ما يعادل ميثاق حقوق للمرأة من أجل إبراز قائمة مختصرة من المطالب يقوم المسؤولون الحكوميون على المستويين المحلي والوطني بمراجعتها ونشرها على جدران المكاتب الحكومية.

بنظر العديد من المشاركين، لا يزال التغيير بالنسبة إلى المرأة في نقطة البداية، مع الإحساس بأنّ الحقوق والحريات ستزداد مع مرور الوقت. تقترح نتائج النقاشات المنبثقة عن مجموعات التركيز باقيةً من التعديلات العملية أو الفرص للبرامج التي من شأنها أن تساعد في تحسين وتوسيع نطاق حقوق المرأة. تتوقّر بالتأكيد مئات الأساليب الأخرى الصغيرة والكبيرة لتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى المرأة، تستقى هذه القائمة من وجهات نظر هؤلاء المشاركين.

سياسات حماية المرأة

زيادة الاعتبارات للحدّ من التحرش الجنسي في سياق التعامل مع المؤسسات الحكومية. عبّر المشاركون عن قلقهم الشديد إزاء انتشار ممارسات التحرش الجنسي عند التعامل مع المؤسسات الحكومية. يمكن اتخاذ عدد من الخطوات من أجل بناء قاعدة لتعزيز حقوق المرأة في هذا المجال منها إنشاء فرقة عمل لمراجعة السياسات (أو غياب السياسات) التي تحظر التحرش الجنسي، والعمل على تنفيذ أفضل للقوانين السارية بشأن التحرش، وزيادة العقوبات على مرتكبي هذه الممارسات، ووضع مدونة قواعد سلوك للقوى الأمنية والمؤسسات الحكومية، وضمان وسائل أسهل للنساء من أجل الإبلاغ عن التحرش، وتنظيم حملة توعية عامة أوسع نطاقاً حول آثار التحرش على المرأة، وعلى المجتمع ككلّ.

إشاعة مساحات آمنة تتيح للمرأة الخروج من دون مرافقة الرجل. ليس من الضروري أن ينبع التغيير دوماً من التشريع، بل من التغييرات العملية أو التكنولوجيات الحديثة. على سبيل المثال، يمكن التخفيف من ضرورة مرافقة الرجال للنساء من خلال استخدام الكاميرات في المكاتب الحكومية. تشكّل زيادة استخدام الكاميرات سياسةً تطبق في دول عدة رداً على الروايات المختلفة لسوء المعاملة غير المبرّرة من قبل الشرطة وليس من سبب

قيادة المرأة

توجيه النساء إلى مجالات قيادة تتجاوز المجالات التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. تقف الكثير من التراء المتصلة بالمرأة كعقبات في وجه تحقيق مزيد من المساواة، ولكن العديد من هذه النظرات حيال المرأة تفترض ضرورة الانفتاح لتولي المرأة مناصب قيادية معينة تساعد بدورها في إثبات قدرتها على أداء أدوار قيادية كخطوة طبيعية. يميل المشاركون إلى اعتبار أنّ المرأة أكثر قدرةً على التعاطف من الرجل وعلى فهم التحديات التي تواجه العائلات والجماعات المحلية. كما يزداد الوعي حيال المرأة ضمن القوى العاملة ما يقترح انتقال المشرّعات إلى مراكز تتخطى العضوية في اللجان أو إعداد التشريعات التي تركز على «قضايا المرأة». ذلك أنّ اضطلاع المرأة بدور أكبر في مجال القضايا الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الصحية وبعض الجوانب الأمنية من شأنه أن يساهم في تغيير القوالب النمطية حيال القائدات النساء.

أداء أدوار قيادية خارج نطاق العمل السياسي. إنّ انخراط المرأة في العمل لدى منظمات المجتمع المدني تقابله نسبة أقل من المعارضة من قبل أفراد الأسرة ويشكّل مجالاً قد يؤدي الاستثمار فيه إلى تأثير أعمق. كذلك الأمر، تمنح منظمات المجتمع المدني النساء فرصاً لمزيد من الأدوار القيادية واحتمالات أكبر لمعالجة القضايا التي تعجز الحكومة عن تحقيقها. وتُنظر كثير من النساء بعين إيجابية إلى منظمات المجتمع المدني في حين يبدو الرجال أكثر انفتاحاً حيال قيام النساء بإدارة منظماتهنّ وشركاتهنّ الخاصة من شغلهنّ المناصب السياسية.

تقديم المساعدة للكتل البرلمانية النسائية. الثقة في البرلمان متدنية، إذ يعتقد الكثيرون أنّ النواب يخدمون الأحزاب لا الناخبين. ولكن، يمكن تشكيل كتلة نسائية متعدّدة الأحزاب تضم أعضاء البرلمان اللواتي يعملن على مبادرات هامة وعالية الشأن، وهو أمر قد يساعد في إشاعة إحساس بأنّ هؤلاء النائبات يعملن على أجندات تتخطى برامج أحزابهنّ السياسية كما تتخطى المسائل الخاصة بالمرأة وحدها. من الناحية الاستراتيجية، إنّ اختيار قضية أو قضيتين، لا تتعلقان بالضرورة بالنوع الاجتماعي والتركيز عليهما ومناقشتهما في السنة الأولى من ولاية أعضاء البرلمان النساء سيحسن من صورتهم ويرفع من أهمية القضايا.

المشاركة في الحياة الاقتصادية

تحفيز الشركات على توظيف النساء، وتوفير المحفّزات للنساء لإطلاق مشاريعهنّ الخاصة. إنّ زيادة عدد النساء ضمن القوى العاملة لا يساهم في

توفير معيشة أفضل للأسر فحسب بل يساهم أيضاً في تطوير القطاع الخاص وتعزيز الحريات الأساسية للمرأة ودورها في عملية صنع القرار داخل المنزل.

الاستثمار في أساليب تخوّل المرأة كسب رزقها من المنزل. في حين تشير مشاركات كثيرات إلى الإنترنت كسبب للتغييرات السلبية في المجتمع، تلاحظ أخريات أنّ الإنترنت تتيح للمرأة فرصاً لم تكن متاحة لها من قبل، كإطلاق الشركات الإلكترونية وبيع المنتجات من المنزل. ويمكن تيسير فرص تحقيق المرأة للدخل من خلال إنشاء بنية تحتية تجارية إلكترونية كالاستثمارات من الحكومة والمنظمات غير الحكومية وتحسين خدمات النقل المحلية.

المشاركة في قطاع الأمن

توفير رسائل واستراتيجيات مكافحة التمرد لمساعدة الأمهات على توعية أولادهنّ. يرى المشاركون أنّ بمقدور المرأة أداء دور فاعل في وقف ظهور تنظيمات مستقبلية مثل داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية في البلاد. فهم يعتبرون أنّ المرأة هي مقدمة الرعاية الأولى والمسؤولة عن تربية الأطفال العراقيين؛ وبالتالي من مسؤوليتها توعية الأطفال حول مخاطر هذه المنظمات الإرهابية. إنّ تزويد الأمهات بالمعارف حول كيفية التكلّم مع الأطفال بشأن هذه القضايا وتزويدهنّ بإشارات تحذيرية يتنبهنّ إليها لدى الأبناء سيساعد في التخفيف من قدرة التنظيمات الإرهابية على استقطاب الأطفال والشباب العراقيين.

زيادة عدد النساء العاملات في سلك الشرطة. يتمثل أحد التحديات الكبرى ضمن النظام القضائي في عدم قدرة المرأة أو خوفها من أن تقصد مركز الشرطة بسبب قضايا التحرش. يمكن لأعضاء البرلمان النساء والمنظمات النسائية المساعدة في إعداد بروتوكولات تملّي على ضباط الشرطة كيفية إدارة الحالات المرتبطة بالنساء. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الضغط من أجل توظيف النساء ضمن أفراد الشرطة من أجل معالجة الشكاوى الخاصة بالمرأة، بحيث يساهم ذلك في التخفيف من مخاوف المرأة إذا ما أرادت أن تقصد مركز الشرطة.

الملحق ١

مواصفات مجموعات التركيز الخاصة بالعراق (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)

المجموعة	التاريخ	المكان	النوع	الجنس	السن	من المدن/ من الأرياف	الإثنية/ الديانة	المستوى التعليمي	درجة الانفتاح تجاه دور أكثر فعالية للمرأة
١	١٠ أكتوبر/ت/١	إربيل	أفراد	إناث	٤٥-٣٠	من المدن	أكراد	دبلوم وأعلى	أكثر انفتاحاً
٢	١٠ أكتوبر/ت/١	إربيل	مشردون داخلياً	ذكور	٤٥-٣٠	من الأرياف	سنة	ابتدائي/متوسط/ ثانوي	أكثر انفتاحاً
٣	١٣ أكتوبر/ت/١	نينوى	مستضيفون/ غير مشردين	إناث	٦٥-٤٥	من المدن	سنة	ابتدائي/متوسط	أقل انفتاحاً
٤	١٣ أكتوبر/ت/١	نينوى	عائدون	ذكور	٤٥-٣٠	من المدن	سنة	متوسط/ثانوي/ دبلوم	أكثر انفتاحاً
٥	١٤ أكتوبر/ت/١	الأنبار	عائدون	إناث	٦٥-٤٥	من الأرياف	سنة	متوسط/ثانوي/ دبلوم	أقل انفتاحاً
٦	١٤ أكتوبر/ت/١	الأنبار	مستضيفون/ غير مشردين	ذكور	٣٠-٢٠	من الأرياف	سنة	ابتدائي/متوسط	أكثر انفتاحاً
٧	١٤ أكتوبر/ت/١	كركوك	تركمانيون	إناث	٤٠-٢٥	من المدن	تركمانيون	متوسط/ثانوي/ دبلوم	أقل انفتاحاً
٨	١٤ أكتوبر/ت/١	كركوك	عائدون	إناث	٣٠-٢٠	من المدن	سنة	ابتدائي/متوسط	أقل انفتاحاً
٩	١٦ أكتوبر/ت/١	صلاح الدين	مستضيفون/ غير مشردين	إناث	٣٠-٢٠	من الأرياف	سنة	متوسط/ثانوي/ دبلوم	أكثر انفتاحاً
١٠	١٤ أكتوبر/ت/١	صلاح الدين	عائدون	ذكور	٦٥-٤٥	من المدن	سنة	ابتدائي/متوسط	أقل انفتاحاً
١١	١٣ أكتوبر/ت/١	بغداد	شيعة	إناث	٤٥-٣٠	من المدن	شيعة	دبلوم/جامعي	أقل انفتاحاً
١٢	١٣ أكتوبر/ت/١	بغداد	شيعة	ذكور	٣٠-٢٠	من المدن	شيعة	متوسط/ثانوي	أقل انفتاحاً

الملحق ٢

نشرة حقوق المرأة

النسبة من الإناث	النسبة من الذكور	النسبة من المجموع	مجموع الإجابات	مجموع المشاركين الذين طرح عليهم السؤال	ينبغي أن تكون المرأة قادرة على أن:
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١١٠	١١٠	تتزوج من الشخص الذي تريده
٪٥٩	٪٢٦	٪٤٥	١١٠	٥٠	أوافق تماماً
٪٢٧	٪٤١	٪٣٣	١١٠	٣٦	أوافق إلى حد ما
٪٥	٪٢٤	٪١٣	١١٠	١٤	أعارض إلى حد ما
٪٩	٪٩	٪٩	١١٠	١٠	أعارض تماماً
٪٨٦	٪٦٧	٪٧٨	١١٠	٨٦	مجموع التراء الموافقة
٪١٤	٪٣٣	٪٢٢	١١٠	٢٤	مجموع التراء المعارضة
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١١٠	١١٠	تعمل أينما تريد
٪٣٨	٪٩	٪٢٥	١١٠	٢٨	أوافق تماماً
٪٢٨	٪٣٥	٪٣١	١١٠	٣٤	أوافق إلى حد ما
٪٢٠	٪٣٣	٪٢٥	١١٠	٢٨	أعارض إلى حد ما
٪١٤	٪٢٤	٪١٨	١١٠	٢٠	أعارض تماماً
٪٦٦	٪٤٣	٪٥٦	١١٠	٦٣	مجموع التراء الموافقة
٪٣٤	٪٥٧	٪٤٤	١١٠	٤٨	مجموع التراء المعارضة
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١١٠	١١٠	ترتدي الملابس التي تريدها
٪١١	٪٢	٪٧	١١٠	٨	أوافق تماماً
٪١٩	٪١١	٪١٥	١١٠	١٧	أوافق إلى حد ما
٪٣٤	٪٣٣	٪٣٤	١١٠	٣٧	أعارض إلى حد ما
٪٣٦	٪٥٤	٪٤٤	١١٠	٤٨	أعارض تماماً
٪٣٠	٪١٣	٪٢٣	١١٠	٢٥	مجموع التراء الموافقة
٪٧٠	٪٨٧	٪٧٧	١١٠	٨٥	مجموع التراء المعارضة

الملحق ٢

١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٩	١١٠	تسافر بمفردها حيثما ومتى تريد
١٩٪	٩٪	١٠٪	١٠٩	١٦	أوافق تماماً
٣٣٪	٢٤٪	٢٨٪	١٠٩	٣١	أوافق إلى حد ما
٢١٪	٢٤٪	٢٢٪	١٠٩	٢٤	أعارض إلى حد ما
٢٩٪	٤٣٪	٣٠٪	١٠٩	٣٨	أعارض تماماً
٥١٪	٣٣٪	٤٣٪	١٠٩	٤٧	مجموع الآراء الموافقة
٤٩٪	٦٧٪	٥٧٪	١٠٩	٦٢	مجموع الآراء المعارضة
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٩	١١٠	تدير شركة أعمال خاصة بها
٦١٪	٣٨٪	٥١٪	١٠٩	٥٦	أوافق تماماً
٢٧٪	٤٠٪	٣٢٪	١٠٩	٣٥	أوافق إلى حد ما
٥٪	١١٪	٧٪	١٠٩	٨	أعارض إلى حد ما
٨٪	١١٪	٩٪	١٠٩	١٠	أعارض تماماً
٨٨٪	٧٨٪	٨٣٪	١٠٩	٩١	مجموع الآراء الموافقة
١٣٪	٢٢٪	١٧٪	١٠٩	١٨	مجموع الآراء المعارضة
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١١٠	١١٠	تصبح عضو في البرلمان أو رئيسة
٤٧٪	٢٤٪	٣٧٪	١١٠	٤١	أوافق تماماً
٢٢٪	٢٨٪	٢٥٪	١١٠	٢٧	أوافق إلى حد ما
١٦٪	١٥٪	١٥٪	١١٠	١٧	أعارض إلى حد ما
١٦٪	٣٣٪	٢٣٪	١١٠	٢٥	أعارض تماماً
٦٩٪	٥٢٪	٦٢٪	١١٠	٦٨	مجموع الآراء الموافقة
٣١٪	٤٨٪	٣٨٪	١١٠	٤٢	مجموع الآراء المعارضة
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١١٠	١١٠	تعاقب عقاباً بدنياً
٥٪	٤٪	٥٪	١١٠	٥	أوافق تماماً
١٦٪	١٧٪	١٦٪	١١٠	١٨	أوافق إلى حد ما
١٤٪	٢٨٪	٢٠٪	١١٠	٢٢	أعارض إلى حد ما
٦٦٪	٥٠٪	٥٩٪	١١٠	٦٥	أعارض تماماً
٢٠٪	٢٢٪	٢١٪	١١٠	٢٣	مجموع الآراء الموافقة
٨٠٪	٧٨٪	٧٩٪	١١٠	٨٧	مجموع الآراء المعارضة

٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١١٠	١١٠	تخدم في الجيش/الشرطة
٪٢٢	٪١٣	٪٢٤	١١٠	٢٦	أوافق تماماً
٪١٩	٪١٧	٪٢٤	١١٠	٢٦	أوافق إلى حد ما
٪٢٣	٪٢٨	٪٢٤	١١٠	٢٦	أعارض إلى حد ما
٪٣٦	٪٤١	٪٢٩	١١٠	٣٢	أعارض تماماً
٪٤١	٪٣٠	٪٤٧	١١٠	٥٢	مجموع التراء الموافقة
٪٥٩	٪٧٠	٪٥٣	١١٠	٥٨	مجموع التراء المعارضة
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	١١٠	١١٠	تحصل على حقوق ميراث بالتساوي مع الرجل
٪٢٢	٪٢٠	٪٢٥	١١٠	٢٨	أوافق تماماً
٪٢٥	٪٢٦	٪٢٠	١١٠	٢٢	أوافق إلى حد ما
٪٨	٪٧	٪٧	١١٠	٨	أعارض إلى حد ما
٪٤٥	٪٤٨	٪٤٧	١١٠	٥٢	أعارض تماماً
٪٤٧	٪٤٦	٪٤٥	١١٠	٥٠	مجموع التراء الموافقة
٪٥٣	٪٥٤	٪٥٥	١١٠	٦٠	مجموع التراء المعارضة



المعهد
الديمقراطي
الوطني